جامعـــــة امحمد بوقرة _ بومـــــــــرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص: تسويق الخدمات

الموضـــوع:

دور السياحة في التنمية المحلية

- دراسة ميدانية بمديرية السياحة لولاية بومرداس

من إعداد الطلبة:
علال شريف عبد الكريم
علال شريف محمد إسلام

تحت إشراف الأستاذ:
تبروت علال

دفعة 2022

السنة الجامعية:2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعاننا ووفقنا في عملنا هذا والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافؤوه إن لم تيتطيعوا فادعوا له".

يسعدنا أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى من تقصر كل كلملت الشكر وعبارات الثناء عن الوفاء بحقه إلى الأستاذ الفاضل المشرف علينا.

وكما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة موظفي مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس ونسأل الله أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

rawpixel

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع .

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى أغلى إنسانة على قلبي أمي حفظك الله.

إلى مثلي الأعلى وسندي في هذه الحياة أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى كافة الأهل والأصدقاء.

إلى كل من جمعتني بهم الحياة في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

عبد الكريم

إلى من

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع.

إلى من كان سندا لي في السراء والضراء إلى من اجتهدا وحرصا على نشأتي وتربيتي إلى من غمرني بحبهما وعطفهما وحنانهما إلى من يعجز اللسان عن الثناء عليهما والقلم عن وصف فضلهما إلى أمي الغالية أبي الغالي حفظكما الله.

إلى كافة الأهل والأصدقاء.

إلى كل من جمعتني بهم الحياة في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

محمد إسلام

الملخص

الملخص:

تهدف دراستنا الي محاولة التعرف والكشف عن الكيفيات وآليات التي تساهم السياحة في التنمية المحلية لولاية بومرداس وذلك بدراسة ميدانية لمختلف الهيئات المحلية التي تساعدنا في الكشف عن الكيفيات التي تساهم بها السياحة في التنمية، وتم التوصل إلى أنا لها مساهمة كبيرة تتعدى المستوى المحلي والوطني وذلك من خلال المداخيل السياحية وتوفير فرص العمل مباشرة وغير مباشرة وتمويل ميزانية الجماعات المحلية وميزانية الدولة وتدفق النقد الأجنبي وتنشيط الحركة التجارية ومختلف القطاعات المرتبطة بها كالنقل وغيرها، هذا على المستوى المحلي.

اما على المستوى الوطني فلها مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل وميزان الاستثمار السياحي وتدفق العملة الصعبة المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية المحلية، السوق السياحي، التنمية السياحية والاستثمار السياحي، ولاية بومرداس.

Le Résume :

Le but de cette étude est découvrir les mécanismes de contribution du tourisme dans le développement local de la wilaya de boumer dès avec l'étude sur **le** terrine des différents structure, locales qui nous aident dans la découverte des moyens de développement local et nous sommes a arrivés comprend I elle à une contribution importante dans ce domaine au niveau local et national avec un apport de revenues financiers touristique pour l'état et les collectives local elle engendre aussi l'augmentation du flux de revenue étranger et leurs investissement, le domaines liés à lui , comme les transports au niveau local

Au niveau national il augmente le PIB et la balance de paiement il Ya création de l’emploi au niveau national

Les Mots Clé : Tourisme, développement local, marcher touristique, investissement touristique, wilaya de boumerdes.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

الملخص

الفهرس VIII

قائمة الجداول XII

قائمة الأشكال XIII

المقدمة العامة ..... أ ب

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للسياحة 1

تمهيد: 2

المبحث الأول: مفاهيم حول السياحة 3

المطلب الأول: مفاهيم حول السياحة 3

المطلب الثاني: أنواع السياحة 8

المطلب الثالث: أسس السياحة 14

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية 20

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية 20

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية 23

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية 25

المبحث الثالث: التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية 27

المطلب الأول: التنمية السياحي 27

المطلب الثاني: دور السياحة في التنمية 29
المطلب الثالث: علاقة التنمية السياحية بالتنمية المحلية 31
خلاصة الفصل: 33
الفصل الثاني: واقع السياحة في الجزائر 35
تمهيد الفصل:.....35
المبحث الأول: واقع السياحة بالجزائر بعد الاستقلال. 36
المطلب الأول: السياسة السياحية في الجزائر قبل ميثاق 1966 36
المطلب الثاني: السياسة السياحية في الجزائر بعد ميثاق 1966 37
المطلب الثالث: وضعية السياحة ابتداء من 1990 إلى 2020 38
المبحث الثاني: إمكانيات السياحة الجزائرية ومعيقاتها 41
المطلب الأول: العرض السياحي بالجزائر 41
المطلب الثالث: معوقات السياحة بالجزائر 55
المبحث الثالث: مخطط وبرنامج القطاع السياحي بالجزائر.....57
المطلب الأول: برنامج ترقية القطاع السياحي في الجزائر 57
المطلب الثاني: مخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025 62
خلاصة الفصل: 70
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس ...73
تمهيد الفصل التطبيقي: 74
المبحث الأول: تقديم مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.....75
المطلب الأول: المرسوم القاضي بإنشاء المديرية. 75
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة. 76

المطلب الثالث: المهام والصعوبات التي تواجهها المديرية.....77
المبحث الثاني تقديم الولاية وقطاعها السياحي.....79
المطلب الأول: تقديم ولاية بومرداس.....79
المطلب الثاني: المؤهلات السياحية للولاية.....80
المطلب الثالث: مناطق التوسع السياحية في الولاية. 82
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.....86
المطلب الأول: الاستثمار السياحي للولاية. 86
المطلب الثاني: دور السياحة في التنمية المحلية: 92
المطلب الثالث: الديناميكيات الخمس لتفعيل السياحة في ولاية بومرداس.....95
خلاصة الفصل: 100
الخاتمة العامة 101
قائمة المراجع 103
قائمة الملاحق 114

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	المؤسسات الوطنية للتكوين في ميدان السياحة	49
(2-2)	توقعات أداء القطاع السياحي في الجزائر للسنوات 2007-2015	68
(3-2)	المشاريع التي تم الانطلاق فيها لمخطط 2025	69
(1-3)	مناطق التوسع والمواقع السياحية لولاية بومرداس	82
(2-3)	مناطق التوسع والمواقع السياحية الجديدة لولاية بومرداس	84
(3-3)	مناطق التوسع والمواقع السياسية المقترحة لولاية بومرداس	85
(4-3)	المشاريع في طور الإنجاز والمشاريع المنجزة لولاية بومرداس	88
(5-3)	المشاريع المتوقفة الأشغال لولاية بومرداس	89
(6-3)	المشاريع التي لم تنطلق بها الأشغال لولاية بومرداس	90
(7-3)	تطور عدد المشاريع السياحية لولاية بومرداس	91
(8-3)	إحصائيات عدد الحرفين إلى غاية 2017/6/30	92
(9-3)	مشروع 100 محل لولاية بومرداس	93
(10-3)	المداخيل السياحية 2018/2014	94

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	أنواع السياحة	13
(2-1)	التنمية السياحية جزء من التنمية المحلية	31
(3-1)	علاقة بين التنمية السياحية والتنمية المحلية	32
(1-2)	عدد الوكالات عبر العالم	55
(2-2)	المتعاملون والشركاء الخمسة	66
(1-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة لولاية بومرداس	86
(2-3)	تصنيف المشاريع لولاية بومرداس	87
(3-3)	الطبيعة القانونية للمشاريع المنجزة	92
(4-3)	تطور عدد المشاريع السياحية 2018/2014	94
(5-3)	المداخيل السياحية لولاية بومرداس	98

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	مرسوم تنفيذي رقم 10-257
02	مرسوم تنفيذي رقم 09-323
03	المرسوم التنفيذي رقم 92-10
04	المرسوم التنفيذي رقم 08-199
05	المرسوم التنفيذي رقم 08-302

المقدمة العامة

مقدمة:

شهد العالم في الفترة الأخيرة تغيرات سريعة في كل المجالات والمفاهيم الاقتصادية السياسية والاجتماعية حيث ظهرت مفاهيم جديدة ومصطلحات متنوعة وشاملة و التي من أهمها العولمة والانفتاح على اقتصاديات العالم ككل فمنها من يعتمد على الصناعة وأخرى تعتمد على السباحة بمعدلات متزايدة خلال العقدين الأخيرين وأصبح العائد من أعمال السياحة يساهم مساهمة فعالة في إجمالي الناتج المحلي الكثير من الدول والجزائر أمام الانفتاحات الاقتصادية التي تعيشها أدى إلى تشكيل تهديد مستقبلي لاقتصادها خاصة أم الموارد البترولي ينقص مما يحتم التوجه نحو القطاع السياحي و أدراجه ضمن الخطط التنموية و لكن حتى تكون السياحة محركة النفسية بحب انتهاج سياسة الاستمرارية والتواصل لهذا القطاع باعتبار أنه يعتمد على ثروات طبيعية وقيم ثقافية وحضارية يجب الحفاظ عليها، والسياحة كغيرها من القطاعات الأخرى تنتج عنها آثار مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية على مستوى المنطقة السياحية, فهي تعد عاملا مهما في استقرار العملة السياحية و تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة مباشرة ترتبط بالخدمات السياحية (فندق مطاعم، نوادي) وغيرها مباشرة تشمل الصناعات الأخرى التي لها علاقة بقطاع السياحة كالزراعة والصيد البحري والبناء وغيرها، وبالتالي تساهم السياحة في رفع مستوى معيشة الأفراد كما تزيد من الصلات والعلاقات بين أفراد البلد الواحد، مما يساعد على خلق وعي أكبر للمواطنين والمحافظة على العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع المحلي، كما يسمح بإنشاء وتنمية خدمات وتسهيلات سياحية جديدة، ومد شبكات المرافق العامة الأساسية إلى المناطق المحرومة من الخدمات والمناطق الجديدة وبذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

أ-الإشكالية.

كيف يمكن للسياحة أن تساهم في التنمية المحلية لولاية بومرداس؟

الإشكاليات الفرعية:

ما هو واقع القطاع السياحي وما هي خصائصه في الجزائر عموما وبومرداس خاصة؟

ما هو دور السياحة وطرق مساهمتها في التنمية المحلية لولاية بومرداس؟

ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في التنمية المحلية؟

ب-فرضيات البحث:

1. للسياحة دور فعال وإيجابي في التنمية المحلية من خلال المساهمة في العمالة المساهمة في ميزانية الجماعات المحلية لدولة.

2. هناك دور فعال للاستثمار السياحي في التنمية المحلية.

3. العلاقة بين التنمية السياحية والتنمية المحلية في البلديات التي تتوفر على مقومات الجذب السياحية.

ت-أهداف البحث:

نسعى من خلال بحثنا الوصول إلى عدة نقاط تتمثل في:

1. تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة والتنمية المحلية

2. التعرف على واقع السياحة بالجزائر عموما وبومرداس خصوصا

3. محاولة دراسة ومعرفة كيفية مساهمة القطاع السياحي في التنمية المحلية لولاية بومرداس.

4. تحيد آليات مساهمة القطاع السياحي في التنمية المحلية لولاية بومرداس.

5. إثراء المكتبة الجامعية بالبحوث الأكاديمية المتخصصة في مجال السياحة ودورها في التنمية المحلية مع محاولة لإعطاء إجابة عن العلاقة السياحية بالتنمية المحلية.

ث-أهمية البحث:

- أصبحت السياحة في الوقت الحاضر من أهم الصناعات وأسرعها نموا في العالم مما زاد أهميتها الاقتصادية والاجتماعية لما قدره من فوائد اقتصادية من تدفق عملات أجنبية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

- إبراز دور الذي يمكن تلعبه السياحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في التنمية المحلية.

– كون التنمية المحلية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وارساء قواعد التنمية الاقتصادية.

ج–حدود بحث:

– الحدود الموضوعية: دراسة حالة ولاية بومرداس.

– الحدود الزمنية: تناولنا المدة الزمنية من سنة 1962 إلى غاية 2018.

ح–المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، اختبار صحة الفرضيات، اخترنا اتباع المنهج الوصفي الذي يعتبر مناسب لبحثنا وللمساعدة في تحليل الجداول والرسومات السياسية والوصول بها إلى نتائج.

خ–الدراسات السابقة:

أطروحة دكتورة من إعداد بن حسان حكيم بعنوان " دور الإدارة الاستراتيجية الموارد البشرية في تطوير القطاع السياحي الجزائر "تطرق فيها الباحث الى مفهوم السياحة وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى واقع السياحة في الجزائر من النتائج التي توصل إليها الباحث أن للسياحة أهمية كبيرة في شتى المجالات خاصة الاقتصادية منها بالإضافة أن الدولة لم تعطي الأهمية اللازمة للقطاع منذ الاستقلال بالرغم من أن الجزائر تزخر بمؤهلات سياحية طبيعة تجعلها محل اهتمام العديد من السياح على المستوى العالمي والمحلي لذا أردنا من خلال هذه الدراسة توضيح الأهمية الاقتصادية للسياحة .

رسالة ماجستير من إعداد الطالب شنيني عبد الرحيم بعنوان "دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية دراسة ميدانية: حالة مدينة غرداية " تطرق فيها الباحث إلى مفهوم السياحة والصناعة التقليدية بالإضافة إلى أهمية السياحة والصناعة التقليدية في اقتصاديات الدول. كذلك تطرق الباحث إلى واقع وعلاقة السياحة بالصناعة التقليدية في الجزائر من النتائج التي توصل إليها الباحث أن السياسات الاقتصادية هشت القطاع السياحي الصناعة التقليدية بشكل عام وخاص، بالإضافة إلى وجود إرادة سياسية قوية لدى

السلطات النهوض بالقطاع السياحي وجعله موازيا لقطاع المحروقات، أردنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور الساحة في التنمية المحلية.

–رسالة ماجستير أجرتها الطالبة "صليحة عشي" بعنوان "الآثار التنموية للسياحة "دراسة مقارنة بين –الجزائر، تونس والمغرب"، حيث عالجت الباحثة الإمكانيات السياحية لدول المقارنة، بالإضافة إلى أنها –تطرقت إلى مختلف الآثار الناجمة عن السياحة منها الآثار الإقتصادية والإجتماعية للبلدان الثلاث، كما –توصلت الباحثة في الأخير إلى أن القطاع السياحي للجزائر ما يزال ضعيفا مقارنة مع القطاع السياحي –لكل من تونس والمغرب، خاصة من ناحية الآثار الناجمة عن هذا القطاع.

هيكل الدراسة:

ولإنجاز هذه المذكرة اتبعنا خطة تتكون من ثلاث فصول يتضمن ما يلي:

أولا:الجانب النظري:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة: يتضمن ثلاث مباحث مقسمة كما يلي: مفاهيم حول السياحة، مفهوم التنمية المحلية، التنمية المحلية وعلاقتها بالتنمية المحلية.

الفصل الثاني: واقع السياحة في الجزائر :يتضمن ثلاث مباحث كما يلي: وضعية السياحة بالجزائر، إمكانيات ومعوقات السياحة الجزائرية مخطط وبرنامج القطاع السياحي بالجزائر

ثانيا:الجانب التطبيقي:

دراسة ميدانية لمدرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس يتضمن ثلاث مباحث كما بني تقديم مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس، تقديم الولاية وقطاعها السياحي، الدراسة الميدانية لولاية بومرداس.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياحة

تمهيد:

السياحة أصبحت تشكل أهمية خاصة لدى معظم شعوب العالم ولكن أهميتها تتضاعف دورها الاقتصادي والاجتماعي البيئي والتكنولوجي والسياسي، السياحة، أو بترول القرن الحادي والعشرين، كما يسميها البعض أصبحت الغابة الأولى لمعظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولكن الدول المتقدمة كان لها نصيب من السياحة العالمية، نظرا لطبيعة وضعها الاقتصادي، وقدرتها المادية والبشرية على دعم قطاع السياحة وتطوره. إن السياحة هي مزيج لعناصر ملموسة وأخرى غير ملموسة تتطلب المزيج الملائم من رجل التسويق لإشباع حاجات وأذواق السياح الحاليين وتحويل السياح المحتملين إلى سياح فعليين والمحافظة على السياحة المتكررة باستمرار والاستجابة للتغيير والتعقيد، وبذلك أصبحت للسياحة أهمية اقتصادية مما ينتج عنها من آثار اقتصادية تعود بالنفع على الاقتصاد في شكل تدفق العملة الصعبة ومداخيل سياحية كبيرة للمواطن ولما لها أثر على التنمية المحلية.

سوف نتناول في هذا الفصل مبحثين المبحث الأول مفاهيم حول السياحة والتنمية المحلية، المبحث الأول مفاهيم حول السياحة وتم تطرق لمفهوم السياحة من عدة زوايا وتعريف السائح وثم أنواع السياحة وأسسها والمبحث الثاني مفاهيم حول التنمية مفهومها أهدافها مبادئها، والمبحث الثالث التنمية السياحية ودورها في التنمية المحلية وعلاقة التنمية السياحية بالتنمية المحلية.

المبحث الأول: مفاهيم السياحة

تعددت مفاهيم السياحة وذلك بتعدد مجالات وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية واستأثرت باهتمام الباحثين من رجالات الفكر في الاقتصاد والسياسة وبذلك تنوعت الرؤى الواردة بشأنها في الأدبيات الحديثة تبعا لنوع التمييز بينها وظهور مصطلحات جديدة[1].

ومن هنا يمكن تسليط الضوء على بعض المفاهيم التي تناولت السياحة بداية من المنظور الإسلامي وعلى أهم المفاهيم المتداولة من طرف المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصين ومن قبل الباحثين والمفكرين والمهتمين بالسياحة.

المطلب الأول: مفاهيم حول السياحة

تلعب السياحة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية وقصد الكشف عن طبيعة الظاهرة السياحية والتأكيد على أهميتها نجد العديد من الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية التي سارعت إلى تقديم تعريف للسياحة تماشيا مع التطورات الحاصلة في المجتمعات دون أن تغفل مساهمة المشرع الجزائري في تقديم تعريف للسياحة.

أولاً: مفهوم السياحة

تنوعت التعاريف الواردة بشأن السياحة في الأدبيات الحديثة تبعا لتنوع معايير التمييز بينها وظهور مصطلحات جديدة. ومن هذا المنطلق يمكن تسليط الأضواء على بعض من هذه التعاريف على النحو التالي:

1ـ مفهوم السياحة في الإسلام

السياحة حقيقتها السير في الأرض ومن ذلك قوله تعالى في سورة براءة مخاطبا المشركين {فسيحوا في الأرض أربعة أشهر} قال الإمام الطبري: يعني: فسيروا فيها مقبلين ومدبرين، آمنين غير خائفين ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتباعه يقال، ساح فلان في الأرض

[1] . نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة، الطبعة الثانية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، سنة 2008، ص 29.

يسيح، سياحة، سيوحا، وسياحانا وجاء في لسان العرب: ((السياحة: مفارقة الأمصار والذهاب في الأرض، وأصله من سيح الماء الجاري)).

وردت كلمة السياحة في القرآن على سبيل المدح للمؤمنين و المؤمنات في آيتين من آيات كتاب لله العزيز ، و ذلك بقوله تعالى مثنيا على المؤمنين { التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَ الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ } و في قوله تعالى مخاطبا نساء النبي { عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ اَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ } ومعنى السياحة من الآيات الكريمات عموما سياحة العبد إما للتقرب من خالقه للصلاة والصوم أو تجولا في الأرض للعبد والتدبر في ملكوت الله[1].

وكذلك بقوله تعالى {فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ واعْلَمُوا أَنَكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ وأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ} كما ورد في قوله تعالى {قُل سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقُ ثمَّ اللَّهَ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شيءٍ قَدِير} وأيضا قوله تعالى {ومِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ والْأَرْضِ وَاخْتِلاَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وأَلْوانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالَمينَ}[2].

إن مفهوم السياحة يتضمن إتباع آداب وسنن يستحسن مراعاتها من طرف السائحين تفاديا من الوقوع في محظورات في الإسلام عنها ولذلك لبدا من التقيد بتعاليم الدين الإسلامي والأدلة الشرعية له لعدم الوقوع في المحرمات والمبالغة في الإنفاق على اللهو والترفيه فيما لا يرضاه الله.

2ـ مفهوم السياحة لبعض المنظمات السياحية العالمية للسياحة

وقد عرفتها "**World Tourisme Organisation" (WTO)**"بأنها: نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض

[1] . ساعد بوراوي، **تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)** –دراسة مقارنة –أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2016–2017، ص23.

[2] . عبد الله بن عبد الرحمان الجبرين، ويتلوها فتوة لسماحة الشيخ ابن باز –رحمه الله–عن حكم تعظيم الآثار، أحكام السياحة ونصائح وتوجيهات للسائحين والسائحات، ص ص:10–11.

الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل[1].

أما الاتحاد الدولي للمنظمات الرسمية للسياحة (IUOTO) في تعريفه للسياحة على ضرورة قضاء ليلة في المنطقة التي تمت إليها الزيارة.

بهدف توحيد أسس الإحصائيات السياحية قامت المنظمة العالمية للسياحة بتحديد تعريف الظاهرة وهو كالآتي السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته

مضافا إليه كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة[2].

وكما عرفتها ايضا هي انتقال الأفراد من مكان لأخر لأهداف مختلفة ولفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة مع توفر الخدمات المتعلقة بهذا النشاط[3].

3ـ مفهوم السياحة لدى بعض الباحثين:

***تعريف الاقتصادي النمساوي VAU SCHULLER:** فونش ولير للسياحة على أنها: "كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة" نجد أنه من خلال هذا التعريف قد ركز على النواحي الاقتصادية فضلا عن إشارته إلى السياحة الداخلية و الخارجية.

***تعريف ماكنتوش وزملائه McIntosh:** "أنها مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة

[1]. Jean-Louis BARMA, Marketing du Tourisme et d'hôtellerie, Troisièmes édition d'Organisation, paris, 2004, p3.

[2] . المنظمة العالمية للسياحة، **مفاهيم وتعاريف وتصانيف لإحصائيات السياحة**، الدليل رقم 1، سنة 1995، ص10.

[3] . أحمد محمود، **مقابلة الصناعة السياحية**، دار الكنوز للمعرفة والنشر، الأردن، 2007، ص24.

عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال، والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين[1].

نلاحظ أن هذا التعريف يركز على أربعة عناصر للسياحة وهي: السائح، مؤسسات الضيافة، الحكومات التي تمارس نوعا من الضيافة، الناس الذين يقطنون في المناطق التي يزورها السائح.

***تعريف العالمين السويسريين سنة 1924 Huntziger ET Kraft** : السياحة "مجموعة من النشاطات الناتجة عن السفر أو انتقال الأفراد من مكان الإقامة الأصلي، طالما أن هذا الانتقال لا يدخل في إطار النشاط المربح[2].

كما يعتبر مؤسس البحث السياحي والصحة السياحية كما يلي مجموع العلاقات والأعمال تكونت بسبب السفر وإقامة الأفراد بحيث لا يكون مكان الإقامة الأصلي والدائم وليس مكان العمل الأساسي[3].

* **تعريف L.MICHAUD:** جغرافي ومسؤول إداري في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي عرف السياحة كما يلي: السياحة تضم مجموعة من نشاطات إنتاج واستهلاك تستلزم تنقلات خاصة بها، خارج مقر السكن اليومي، ليلة على الأقل حيث سبب الخروج هو تسلية، الأعمال، الصحة، اجتماعيا مهنية، رياضية أو دينية[4].

[1] . حميد عبد النبي الطائي، أصول الصناعة السياحية، دار الورق للنشر والتوزيع، الأردن، سنة2006، ص23.

[2] . حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص 18.

[3] . عبد القادر برنسيس، صناعة السياحة ودورها في التنمية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجل د1، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مستغانم، الجزائر، سنة2011، ص24.

[4] . خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

***تعريف S.KALFIOTIS:** يعرفها كما يلي كتنقل مؤقت للأشخاص فرديا او جماعيا من مقر سكنهم، إلى اتجاه آخر للترفيه عن النفس وإشباع الرغبات الروحية ورفع المعنويات والحاجات الثقافية.

ثانيًا: مفهوم السائح

عرفت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة سنة 1953 :الزائرين على أنهم غير المقيمين الذين يقصدون البقاء سنة أو أقل بدون مزاولة مهنة يعيشون منها في الدولة.

أما مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتسهيلات الحركية للسفر سنة 1954 :فقد وصل إلى تعريف السائح كما يلي: كل شخص بدون تمييز لعنصر او جنس أو لغة أودين يدخل منطقة دولة طرف في اتفاقية غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها، ويبقى لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن ستة أشهر وذلك من خلال اثنا عشر شهرا لأغراض مشروعة غير الهجرة.

وأعاد مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين سنة 1963 النظر في تعريف السائح ووصل إلى تعيف شامل يتمثل فيما يلي: "السائح هو أي شخص يزور دولة غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها"،

شمل هذا التعريف على فئتين السائحين والمسافرين المتنزهين حيث أن:

ـ **السائحون:** هم الزائرون المؤقتين الذين يقيمون على الأقل لمدة 24 ساعة بغرض قضاء وقت الفراغ، الترفيه، الصحة، لأغراض عائلية...

ـ **المسافرون المتنزهون:** هم زائرون يقيمون لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

وفي نفس السياق يعرف الاتحاد الدولي للصحفيين والكتاب السياحيين بفرنسا على أنه الشخص الذي ينتقل لغرض ما خارج الأفق الذي اعتاد الإقامة فيه، وينتفع بوقت فراغه

لإشباع رغبة الاستطلاع تحت أي شكل من أشكال هذه الرغبة وليد حاجته من الاستجمام والمتعة[1].

كما ذكر سابقا، فترة الإقامة هي التي تميز بين كل من السائح والمتنزه، فالمتنزهون لا يدخلون ضمن تقسيم السياح، فالأشخاص الذين لا ينطبق عليهم تعريف السائح هم[2]:

أ-أعضاء الهيئات الدبلوماسية.

ب-أفراد القوة المسلحة الأجنبية.

ت-العاملون المؤقتين ممن يرتبطون بعقود عمل في دولة أجنبية كالخبراء او الموظفون.

ج-الأشخاص المقيمون عند الحدود ويعملون في أراضي دولة أخرى.

ح-المسافرون العابرون كمسافري الأنترنت، طاقم الطائرة، الباخرة، سائقي القاطرات الشاحنات.

خ-من يسافر من أجل العمل سوآءا يكون بعقد أو بدون عقد.

د-السفر بهدف التموطن، أو لطلب العلم.

المطلب الثاني: أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات التي يمكن خلقها وتحريكها فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية، بالإضافة إلى أنماط أخرى جديدة ساعد على انتشارها التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وما صاحبه من تطلعات ومتطلبات ذات نوعيات خاصة لم تكن معروفة من قبل، مثل سياحة المؤتمرات وسياحة المعارض وسياحة الحوافز وغيرها، وهو ما ترتب عنه الاتجاه إلى توفير خدمات وتسهيلات وتجهيزات وعناصر جذب تختلف إلى حد كبير في خصائصها وصفاتها عما تحتاجه السياحة التقليدية، وقد صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة عناصر:

[1]. شنوفي نور الدين، محمد لمين مراكشي، صناعة السياحة في المملكة العربية السعودية، مؤتمر دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، جامعة غرداية، 26 و27 فيفري 2013، ص ص: 3-4.

[2] . خالد كواش، مرجع سابق، ص 18.

أولا: تبعا لعدد الأشخاص المسافرين:

*سياحة فردية غير منظمة و لا يعتمد على برنامج منظم أو محدد تتضمن سفر شخص أو مجموعة أشخاص.

*سياحة جماعية عبارة عن سياحة منظمة عادت تقوم بها شركات سياحية.

ثانيا: طبقا لنوع وسيلة النقل المستخدمة:

*سياحة برية (السيارات الخاصة، السكك الحديدية، الحافلات).

*سياحة بحرية أو نهرية (السفن والبواخر).

*سياحة جوية (الطائرات المختلفة).

ثالثا: طبقا للجنس:

*سياحة الرجال.

*سياحة النساء.

رابعا: حسب مستوى الإنفاق والطبقة الاجتماعية:

*سياحة أصحاب الملايين الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة (الطائرات، اليخوت)

*سياحة الطبقة المتميزة التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات (الفنادق ذات خمسة نجوم وغيرها من الوسائل... إلخ).

*السياحة الاجتماعية أو العامة، لذوي الدخول المحدودة.

خامسا: تبعا للموقع الجغرافي:

*السياحة الداخلية : ومعناها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه.

*السياحة الإقليمية: وهي التنقل والسفر بين دول متجاورة وتكون منطقة سياحة واحدة كبلدان المغرب العربي، أو العالم العربي...الخ[1].

*السياحة الخارجية: ومعناها استقبال السياح الأجانب في بلد ما، وهذا النوع من السياحة تبحث عنه أغلب دول العالم.

سادسا: تبعا لدوافعها:

يقصد بدافع السياحة هنا الرغبة والميول اللذان يدفعان الإنسان إلى التنقل من منطقة إلى مناطق معينة دون غيرها، لأجل إشباع حاجات في نفسه، وتحقيق أهداف لصالحه، وعادة ما نجد أن هذه الأهداف تتمايز من شخص لآخر، فكل حسب رغبته، ومنه يمكن أن نذكر أهم دوافع السياحة فيما يلي[2]:

1-دوافع دينية: تتمثل هذه الدوافع في:

- السفر بدافع الحج أو العمرة إلى الأماكن المقدمة مثل مكة المكرمة، القدس، وكذلك زيارة الأماكن الدينية المشهورة مثل أضرحة الصحابة.
- نجد بالنسبة لغير المسلمين زيارة المعابد والأديرة المختلفة عبر العالم للتعبد وزيارة الفاتيكان... الخ.

2-دوافع ثقافية وتاريخية: وترتبط هذه الدوافع بـ[3]:

- مشاهدة المعالم التاريخية والآثار والتعرف على تاريخ الحضارات القديمة.

---

[1] . عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص ص: 15-16.

[2] . زيد سلمان عبوي، **السياحة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص: 172-173.

[3] . ليلى محمد صابر الزلاقي، **أساسيات الإشراف الداخلي بالفنادق والمنتجعات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2008، ص12.

- مشاهدة المعالم الحضارية والمشاركة في المناسبات الثقافية، كحضور المهرجانات والمعارض ومختلف المواقع الفنية.
- معرفة أخبار الساعة وما ينجر عنها من تعرف على مدى التقدم العلمي وما يدور في العالم.
- الرغبة في التعرف على نمط حياة الناس في البلدان الأخرى والتعرف على ثقافاتهم وأعمالهم وعاداتهم وتقاليدهم، وخاصة فيما يتعلق بالمناطق البدوية، كمعرفة كيفي العيش البسيط والتعرف على حياة الخيام هي الغاية الرئيسية من أجل تنمية المقدار العلمي والثقافي والمعرفي لدى لفرد.

ثالثا-دوافع اجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- زيارة الأقارب والأصدقاء لتجديد الروابط الاسرية.
- زيارة البلد الأم إن كان السائح يعيش في غير بلده الأصلي.
- الرغبة في زيارة أماكن سبق أن زارها الأصدقاء في البلد الأم وتركت انطباعا فيهم.

4-**دوافع صحية:** وتكون بهدف:

- العلاج والتداوي وذلك بزيارة المنابع والحمامات المعدنية والعيون الكبريتية.
- البحث عن طقس يلائم المريض كأن يبتعد عن الجو البارد بحثا عن الجو الدافئ.
- البحث عن الراحة النفسية والتمتع بالهواء النقي والاسترخاء بعد الشفاء من مرض ما.

5-دوافع اقتصادية: وتكون السياحة بسبب[1]:

- الأعمال وعقد الصفقات، وحضور الاجتماعات والمؤتمرات والندوات العلمية والملتقيات.

[1] . محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، الطبعة الثانية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص20.

- في حالة انخفاض الأسعار في البلد السياحي نجد أن التدفق السياحي يزداد، وذلك بغرض التمتع بالخدمات السياحية المقدمة، للسواح بأسعار زهيدة، واقتناء السلع بأقل الأثمان.

6-دوافع رياضية: وتقوم هذه الدوافع على:

- المشاركة في الألعاب الأولمبية أو مشاهدتها.
- السياحة بغرض ممارسة بعض الرياضات كرياضة التزحلق على الجليد أو الماء.
- مشاهدة المباريات الرياضية.

7-دوافع الاستجمام والترفيه: ويندرج تحت هذا الدافع:

- الرغبة في الاستجمام والراحة والتمتع بوقت الفراغ بعيدا عن ضغوطات العمل.
- البحث عن الهدوء والبعد عن المصاعب التي تواجه الفرد في حياته العملية واليومية.
- الرغبة في مشاهدة الطبيعة والتعرف على خباياها، والحيوانات التي تعيش بها.

8-دوافع متنوعة أخرى: وتكون السياحة هنا لعدة أهداف مختلفة عن سابقتها هي كالتالي[1]:

- لغرض المغامرة والمخاطرة.
- علمية كدراسة بعض الظواهر.
- حب التفاخر والمباهاة وخاصة لبعض المناطق في العالم مثل جزر البحر الكاريب.

[1] . أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، 2007، ص35.

الشكل رقم 1: أنواع السياحة.

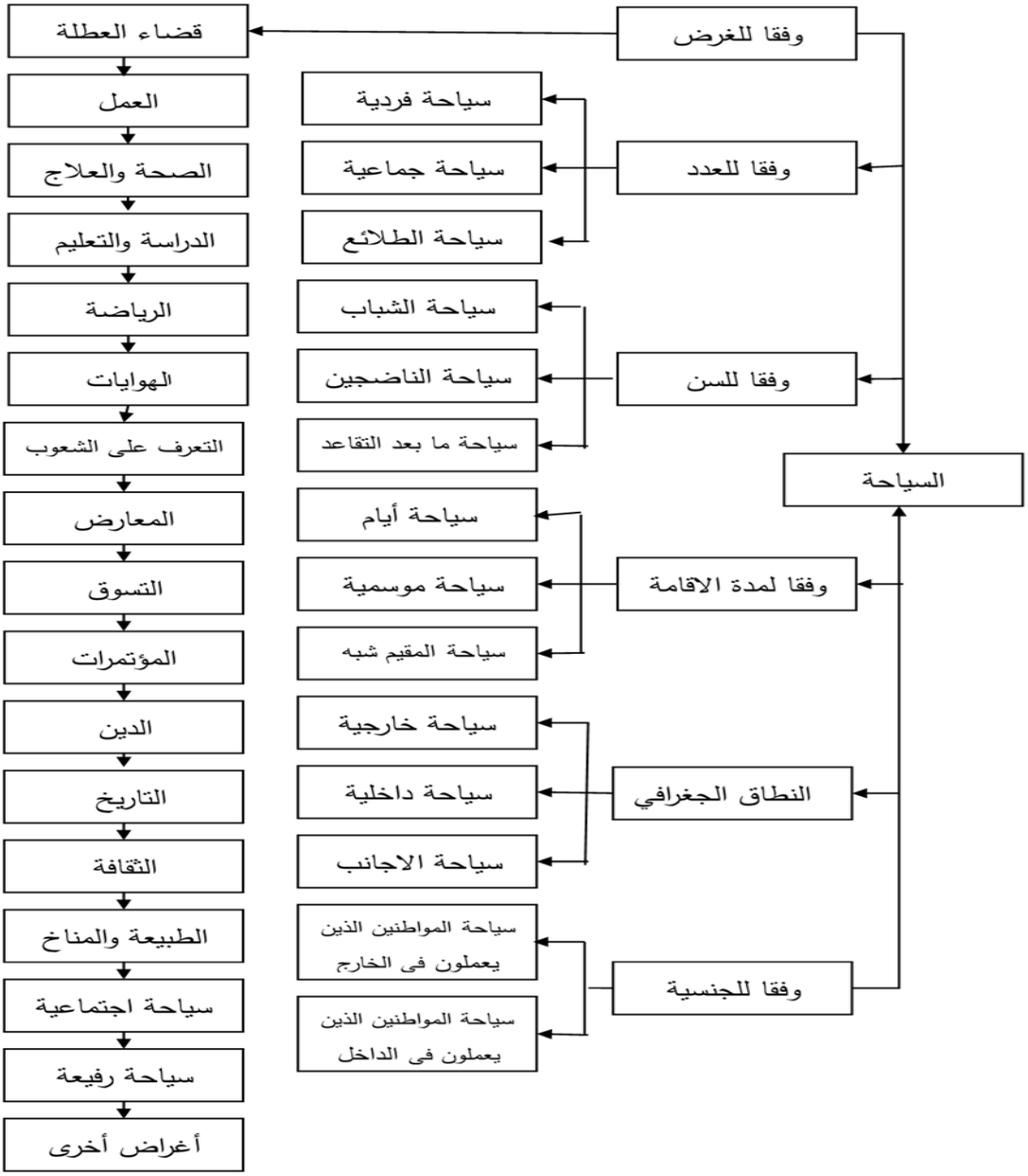

المصدر: صليحة عشة، الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب، مذكرة ماجستير في العلم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2005، ص12

المطلب الثالث: أسس السياحة

تبنى السياحة كغيرها من العلوم الأخرى مجموعة من الأسس والتي تتكامل فيما بينهما لقيام هذا النشاط وجعله ذو فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية وتظهر هذه الأسس في العناصر التالية.

أولا: الطلب السياحي:

1-مفهوم الطلب السياحي:

***Cooper & al 1993** أنه مجموع السلع و الخدمات التي يكون الأفراد لسياح على استعداد لشرائها عند أسعار معينة، خلال فترة إقامتهم.

***1995 Matheson & Wall**عرفوه على أنه "العدد الإجمالي للأشخاص اللذين يسافرون، أو يرغبون في السفر، لاستخدام المرافق السياحية و الخدمات في أمكان بعيدة[1].

أعداد السياح الواصلين إلى مواقع القصد السياحي والمباشرين بشكل فعلي في إشباع رغباتهم عن طريق المشاركة بالأنشطة والفعاليات السياحية واستهلاك الخدمات المقدمة إليهم في تلك المواقع[2].

2-خصائص الطلب السياحي:

أ-المرونة:

تعني مرونة الطلب بشكل عام درجة استجابة الطلب للتغيرات في هيكل الأسعار أو التغيرات في الأحوال الاقتصادية أو السياسية او الاجتماعية. ويعتبر الطلب السياحي عال مرونة اتجاه التغير في الأسعار، أي كلما انخفضت الأسعار في البلد المعني كلما زاد تدفق السياح إليه والعكس صحيح. كما ترتبط هذه المرونة أيضا بالدخل أي كلما زاد دخل الفرد كلما زادة

[1] . مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 34.

[2] . رضا علوان، أكر عبد الرحمان عبد الكريم، **العلاقة بين العرض والطلب السياحي في محافظة النجف وإمكانية تنشيط السياحة الدينية فيها**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني والسبعون، 2008.

رغبته بالقيام برحلات سياحية خاصة ذوي الدخل المتوسط ويختلف الأمر بالنسبة لذوي الدخل المرتفع.

ب-الحساسية:

يعتبر الطلب السياحي عالي الحساسية اتجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية والأمنية للمناطق المستقبلة للسياح، فالبلدان التي تعيش ظروفا سياسية أو أمنية غير مستقرة يعتبر عامل الاستقرار مهم في تطور السياحة.

ج-عدم التكرارية:

لا يتصف الطلب السياحي عادة بصفة تكرار، أي أن تحقيق درجة عالية من الاشباع والرضا لدى السياح لا يعني قيامهم بتكرار الرحلة إلى نفس المنطقة، حيث أنه في مرحلة قادمة سوف يتم اختيار مناطق أو مواقع أخرى.

د-الموسمية:

يتأثر الطلب السياحي عادة بالموسمية، إذ تشتد الحركة السياحية في مواسم معينة من السنة ة تقل في مواسم أخرى وذلك لعدة أسباب المناخ، الطقس، العطل السنوية، المناسبات[1].

ثانيا: العرض السياحي:

من الوجهة الاقتصادية يعرف العرض على أنه كمية السلع والخدمات التي بالإمكان تقديمها في السوق في وقت معين وسعر محدد، ويعرف العرض السياحي بأنه مجموعة من المعالم الطبيعية وعناصر الجذب المختلفة في منطقة معينة بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات المتنوعة النقل، إجراءات السفر.... والتي من شأنه خلق رغبة لدى السائحين وإقناعهم بزيارة هذه المنطقة.

ـ تصنيف العرض السياحي إلى عدة تصنيفات منها:

1- تصنيف روبرت لان كوارد(ROBERT LANQUARD): الذي صنفه إلى ثلاثة عناصر أساسية:

[1] . ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهر للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص ص: 151-153.

أ-مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية، الثقافية، الصناعية، والتاريخية التي تجلب السائح للاستمتاع.

ب-مجموعة التجهيزات التي لا تعتبر العامل الأساسي في جلب السائح غير ان عدم توفرها يمنح السائح من السفر كوسيلة، النقل، الايواء، المطعم، والتجهيزات الثقافية والرياضية والترفيهية.

ج-مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج ذات العلاقة مع وسائل النقل التي يعتمدها السائح للوصول إلى المكان المرغوب فيه.

2-تصنيف DJEERIER**:** لقد صنف المنتج السياحي في خمسة عناصر:

أ-وسائل نقل السائح من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول.

ب-وسائل نقل المستعملة في عين المكان.

ج-وسائل الايواء المختلفة.

د-مدة الإقامة خارج المقر المعتاد.

هـ-التخطيط الجغرافي للسفر والإقامة.

هذا التصنيف ركز على مكونين فقط للمنتج السياحي، الإقامة والنقل واهمال أهم المكونات الأساسية لمنتج العرض السياحي والمتمثلة في عناصر الجذب السياحي (الطبيعية، التاريخية، العادات والتقاليد...الخ).

3-تصنيف المنظمة العالمية للسياحة (OMT)**:**

صنفت المنظمة العالمية للسياحة الخدمات السياحية إلى عدة عناصر هي:

أ-التراث الطبيعي (المناظر الطبيعية، الجغرافية، الشواطئ، الصحراء، البحار...الخ).

ب-التراث البشري (المعطيات الديموغرافية، ظروف الحياة، الرأي العام، العادات والتقاليد والمعطيات الثقافية).

ج-الجوانب التنظيمية والسياسية والقانونية والإدارية للبلد.

د-مشاركة الشعب في الحكم وتهيئة وقت العمل وتخطيطه لأوقات العمل والعطل كذلك الترقية، الاشهار.5-وسائل الخدمات من نقل، إيواء، مطاعم وغيرها[1].

ثالثا: التسويق السياحي:

التسويق السياحي هو النابض الرئيسي والموجه للحركة السياحية لتلبية رغبات واشباع حاجات السياح.

1-مفهوم التسويق السياحي:

يعرفه كرين تدوف (1981) **krendrof:** على أنه التنفيذ العلمي والمنسق لسياسة الاعمال من قبل المشاريع السياحية، سواء كانت خاصة أم عامة على مستوى محلي، إقليمي، وطني أو عالمي بغرض تحقيق الاشباع لمجموعات من المستهلكين المحددين ومما يتحقق عائدا ملائما.

وفي سنة (1985) قدم مورسن :**Morrison**تعريفا آخر للتسويق السياحي أنه فلسفة إدارية تجسد الطلب السياحي من خلال البحث، التنبؤ واختيار السوق المناسب مع أهداف المؤسسة وبالتالي تحقيق أكبر عائد[2].

ويعرف التسويق السياحي: بأنه كافة الجهود والأنشطة المنظمة التي يتم تأديتها بتناغم مدروس من قبل كافة مقدمي الخدمات السياحية بعناصرها وأجهزتها المختلفة التي تهدف إلى إشباع أذواق المتلقين والراغبين في السياحة بشتى صورها[3].

يمكن تعريف تسويق الخدمات السياحية أنه ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المؤسسات السياحية داخل الدولة وخارجها لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها

---

[1] . شويكات محمد، **دور تسويق الخدمات السياحية في بناء اقتصاد سياحي منافس من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ال جزائر03، 2011/2010، ص ص: 80-81.

[2] . بودي عبد القادر، **أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 64.

[3] . لشاهد الياس، **التسويق السياحي كسبيل لتنشيط القطاع السياحي**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس والعشرون، ص 125.

والتأثير فيها بهدف تنمية وزيادة الحركة السياحية القادمة منها وتحقيق التوافق بين المنتج السياحي وبين الرغبات والدوافع للشرائح السوقية المختلفة[1].

2-أهداف التسويقي السياحي:

* تعظيم اشباعات السائحين وعليه تقوم المنظمات السياحية بالبحث والدراسة لتلبية حاجات ورغبات السائحين.

* خلق صورة مفصلة وواضحة لدى السائح عن المنشأة أو البلد المراد التسويق له مما يسهل تدفق السائحين.

* إحداث تغيرات في سلوك العميل أو السائح لصالح المنتج السياحي المسوق له.

* يلعب التسويق السياحي دور هام في نمو وتطوير وتوسيع منشآت الأعمال في مجال السياحة وهو ما يساعد في دفع حركة التنمية على مستوى الدولة.

* يساهم التسويق السياحي في زيادة درجة الوعي والمعرفة الثقافية لدى أفراد المجتمع ولدى السائح الأجنبي[2].

3- الإنفاق السياحي:

إنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السياحية وبالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مم ينشط الصناعات والخدمات المرتبطة بها مما ينتج عنه تولد اتساع نطاق هذه الصناعات والخدمات لأن كل استثمار جديد يعني إنفاق جديد والذي ينشأ عنه دخولا جديدا.

وتختلف النظرة إلى الانفاق السياحي باختلاف وضعية الدولة المعنية من هذا الانفاق، أي إذا كانت الدولة مستقبلة للسياح فإن إنفاق هؤلاء يعد بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة ويدون في جانب المتحصلات بميزان مدفوعاتها وهنا تعد صفقات دائنة، وفي حالة العكس

[1] . عراب عبد العزيز، **استراتيجية تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص 72.

[2] . زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص 72.

فإن إنفاق السياح يعد بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية، وهي صفقات مدينة وتدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعني.

4-الإيرادات السياحية:

تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهم للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، وتعرف الإيرادات السياحية أنها كل ما تحصل عليه الدولة من الإيرادات المتأتية من السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما تحققه الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في حقل المؤسسات الفندقية والطيران وغيرها[1].

5-الاستثمار السياحي:

عندما نتكلم عن الاستثمارات السياحية، الشيء الذي يتبادر للذهن هو إنشاء الفنادق، ولكن في الحقيقة، فإن الاستثمارات السياحية تشمل مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي. فالاستثمار يخص بناء وحدات فندقية وشبه فندقية، وكذلك المساهمة في تحسين مستوى الهياكل القاعدية التهيئة العمرانية، مؤسسات صرف المياه والطاقة، الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل والاتصالات...الخ. (ويجب التفرقة بين الاستثمار الخاص بالهياكل القاعدية والتي يجب ان تفهم به الدولة والهيئات الدولية، والاستثمار الخاص بالتجهيزات. وبما أن القطاع السياحي يخدم القطاعات الاقتصادية الأخرى بما له من آثار خلفية وأمامية، يمكن اعتباره بمثابة "صناعة ثقيلة للخدمات وللاستثمار السياحي عدة عناصر يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- بناء المركبات السياحية، الفنادق، والشقق + الفيلات، ملاعب وملاهي... الخ.[2]

[1] . صليحة عشي، **الأداء ة الأثر الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر والمغرب وتونس**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011/2010، ص ص: 57-67.

[2] . بو عقلين بديعة، الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.2006، ص51.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

إن الاهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور الاجتماعية القديمة، والتي حرصت أغلب دول العالم على متابعتها، والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح، وفي هذا المبحث نتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية، مبادئها وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية في أعقاب الحرب العالمية الثانية و قد حضي هذا المصطلح بانتشار دولي منذ ان مؤتمر كامبريدج **Cambridge** والذي انعقد عام 1948 و كان هذا المؤتمر نظم من قبل المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية، و قد فضل هذا المؤتمر استخدام تنمية المجتمع على مصطلح " التعليم العام " للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادأة من سكانها، و لو لم يتخذ هؤلاء السكان تلك المبادأة لتطلب الأمر استخدام أساليب فنية لإيقاظ و استشارة تلك المبادئ، إضافة إلى تبني مؤتمر **Ashidage** سنة 1954 لمفهوم التنمية المحلية و تعرفها كذلك هيئة الأمم المتحدة عام 1955 و بعض الباحثين في هذا المجال، و سوف تعرض بعض التعاريف للتنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي وهي:

أولا: تعريف كامبريدج عام 1948: التنمية المحلية حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي، و مبادأة تلقائية من جانب سكانه إن أمكن، و إذا ما تبين أن المجتمع المحلي يفتقد هذه المبادأة التلقائية فيمكن استخدام كافة الأساليب الفنية التي تتضمن استشارة الأهالي لضمان استجابتهم بحماس لهذه الحركة، و تضم التنمية المحلية كافة أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع المحلي، كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات الغير حكومية.

ثانيا: تعريف "Ashridge " **عام 1954:** على نفس الخط الأساسي المشار إليه في تعريف كامبريدج، فقد ورد التعريف للنمو الاجتماعي، الذي عقدته بريطانيا لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات، و كانت تنمية المجتمع في ذلك الوقت تعرف ب: "

التربية الشعبية " فعرفت في هذا المؤتمر بمعناها المقصود و هو " تنمية المجتمع " باعتبارها "حركة" الهدف منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع جميعه على ركيزة المشاركة الإيجابية و الواسعة النطاق، و إذا ما بدأت المبادرة تلقائيا من المجتمع فسيكون ذلك أفضل، و إذا لم تبدأ فيجب الاستعانة بالوسائل المنهجية لإيجادها و استشارة الناس بالشكل الذي يسمح بتحميسهم لهذه الحركة النهائية.

ثالثا: تعريف هيئة الأمم المتحدة 1955: أن التنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي، هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا والمعتمد أكثر على إشراك المجتمع المحلي مبادأته[1].

رابعا: تعريف "Maury Ross" **1955:** أنها عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجة والأهداف بحسب أولويتها، ثم إعطاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، والوقوف على الموارد الداخلية والخارجية التي تتصل بهذه الحاجة والأهداف، ثم القيام بعمل إزاءها وعن هذا الطريق تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع.

خامسا: تعريف هيئة الأمم المتحدة 1956: هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقديمها بأقصى قدر مستطاع، أي التقدم القومي، وتركز هذه العمليات على بعدين هما:

* **البعد الأول:** مساهمة الأهالي أنفسهم.

* **البعد الثاني:** توفير ما يلزم من مساعدات وتسهيلات من السلطات الحكومية.

ـاضافة إلى ما سبق سوف ندرج بعض التعاريف للتنمية المحلية من طرف باحثين عرب ومنهم:

[1] . بسهمين أحمد، **الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودوره في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ال جزائر03، 2010/2009، ص ص: 111-113.

1-تعريف "جمال زكي" و "فؤاد أحمد" 1960: تعرف التنمية المحلية مبدئيا بأنها العملية التي يقصد بها خلق ظروف النهوض الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع كله مع المساهمة الفعالة، والاعتماد الكلي بقدر المستطاع على مبادأة المجتمع.

2-تعريف "عبد المنعم شوقي" 1963": يعرف التنمية المحلية على أنها عمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة، لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كاموا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.

3-تعريف "الفاروق زكي يونس" 1967: يعرف التنمية المحلية على أنها إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون، تكفل مشاركة القطاع الأهلي بموارده البشرية والمادية، في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، والمساهمة في تحقيق الأهداف من ناحية أخرى.

4-تعريف "سوسن عثمان عبد اللطيف" 1988: تعرف التنمية على أنها عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة. ترتكز على المشاركة واسعة النطاق هذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة في الميادين المختلفة، وعملهم كفريق واحد، كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقا لزيادة فرص انجاز الأهداف المطلوبة.

مما سبق يتضح أن التنمية المحلية عملية شاملة كونها تنظر إلى تغيير المجتمع المحلي بشكل شامل وتهدف إلى تحقيق النمو في مختلف قطاعاته وتتعامل مع المجتمع المحلي باعتباره نظاما كاملا وبذلك فإنها عملية واسعة تشمل كافة فعاليات وأنشطة وموارد المجتمع المحلي، وتتناول بالتغيير جميع الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية فيه[1].

[1] . بسهمين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 115-116.

5-من هذا المنطلق، يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها: " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة".

كما تعرف التنمية المحلية على أنها: " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحلين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة ودمج جميع الوحدات في الدولة ".

من خلال التعريفين السابقين، يتضح أن تدعيم التنمية المحلية يتطلب عنصرين هامين

* أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدتين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية.

* أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة[1].

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية بحيث إن لم تتوافر هذه المبادئ او أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بذلت منهجا ناقصا باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها.

أولا: مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع

[1] . عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، 2001.

الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافأ الفرص وإرضاء المواطنين.

ثانيا: مبدأ التكامل: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي.

ثالثا: مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاص لكل جانب منها فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها[1].

رابعا: مبدأ التنسيق: توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها مما يمنح ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل الأولى كثيرة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها[2].

خامسا: مبدأ التعاون والتفاعل الإيجابي: يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية الحكومية أو غير حكومية، وألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون

[1] . السبتي وسيلة، **التمويل والتنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة،** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005/2004، ص 27.

[2] . رملاوي سفيان، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر حالة بلديات الجزائر الوسطى،** مدكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2010، ص 48.

البناء والتفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، ليس سلبيا لإعاقة بعضها[1].

إن توافر هذه المبادئ مجتمعة يضمن نجاح برامج التنمية ويدعم ركائز تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:

1- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

2-عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

3-زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

4-تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.

5- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

6-تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

7-توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

8-جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل[1].

[1] . ناجي عبد النور، **الدور التنمية للمجالس المحلية في إطار الحكومة**، مديرية النشر لجامعة عنابة، 2010، ص 74

9-تحسن ظروف الحياة وإطار حياة المواطنين من خلال تطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية.

10-ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية: التطهير، الماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه...الخ

11-محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.

12-القضاء على البناء غير لائق الفوضوي عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.[2]

13-تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم دعم المادي والمعنوي وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية.

[1] . خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر الواقع والأفاق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة ال جزائر3، 2011/2010، ص 28.

[2] . يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر-دراسة تقييمية للفترة 2000/2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ،2009 /2008، ص50.

المبحث الثالث: التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية جانب مهما من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فقد أصبح واضحا و جليا أن مفهوم التنمية يرتبط بفعالية الطلب السياحي حيث أن أي زيادة في نمو العائدات السياحية يمثل زيادة لعملية التنمية الأمر الذي يتطلب في ما بعد الاهتمام بالبنية المرتبطة بالعرض السياحي أي المقومات السياحية على اختلاف نوعها سواء الطبيعية و الثقافية و التاريخية و الاثارية و الدينية ... و غيرها الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع خطط تنموية سياحية بغرض النهوض بالقطاع السياحي و الارتقاء بالمعروضات السياحية إلى أعلى المستويات.

المطلب الأول: التنمية السياحية

التنمية السياحي هي مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.

أولا: تعريف التنمية السياحية: هناك مفاهيم متعددة للتنمية السياحية، يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة و متوازية في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية فيذهب بعض الكتاب إلى تعريفها بأنها اتساع قاعدة التسهيلات و الخدمات لكي تتلاقى احتياجات السائحين[1]، بينما يضع البعض تركزت على جانب العرض و تمثيل التنمية السياحية مختلف البرامج التي تسعى إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية و تعميق و ترشيد إنتاجية القطاع السياحي، و هي عملية مركبة و متشبعة تضم عدة عناصر متصلة و متداخلة في بعضها البعض و تقوم على محاولة علمية و تطبيقية و الوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي.

يمكن القول بأن التنمية السياحية هي " تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من

[1] . جليلة حسن حسين، **دراسات في التنمية السياحية**، ا
لدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص9.

العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية.

ويذهب "دوجلاس بيرس" إلى أنه يمكن تعريفها بأنها: مد أو توسيع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلقى مع احتياجات السائح[1].

ثانيا: أنواع التنمية السياحية: تنقسم التنمية السياحية إلى:

1-**التنمية السياحية الشاملة:** يقصد بالتنمية السياحية الشاملة هي التنمية في جميع الجوانب السياحية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية، الحضارية والسكانية الموجودة في البلاد وهذه التنمية يستلزمها الكثير من الأموال والجهود البشرية.

2-التنمية السياحية المستدامة (المتواصلة): يقصد بالتنمية السياحية المستدامة (المتواصلة) العمل على استخدام الموارد البيئية السياحية الطبيعية والثقافية والاجتماعي... وصيانتها المحافظة على فطرية كل هذه الموارد لأنها ليست ملكا للجيل إنما هي ملكا للأجيال المتعاقبة.

3-التنمية السياحية الإقليمية :إن التنمية السياحية الإقليمية تعني بالتركيز على تطور الطرق والمعايير الإقليمية والدولية وتأمين هذه الطرق ومدها بكافة الخدمات مثل محطات البنزين والمطاعم والكافيتريا وتوفير خدمات الاتصالات وتبني سياسات سياحية وتشريعات من شأنها تفعيل السياحة البيئية بين دول المقاصد السياحية كما هو الحال في الدول الغربية، والاتحاد الأوروبي.

4-التنمية السياحية المحلية: يقصد بالتنمية السياحية المحلية الارتقاء بخدمات البنية الأساسية التحتية من حيث شبكات الطرق والاتصالات والنقل... وتطوير الجذب السياحي والمساعد في الجذب السياحي والمساعدة في جذب العمالة من الريف إلى مناطق المقاصد السياحية.

5-التنمية السياحية الدولية: بقصد بالتنمية السياحية الدولية تطوير وتفعيل البرامج والاتفاقيات الدولية بين العديد من الدول المتجاورة بتقديم تسهيلات في النقل والتنقل وتيسير

[1] . نشوق فؤاد عطا الله، **التنمية السياحية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدار الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص9.

إجراءات الدخول والخروج للسائحين والمشاركة في التنظيمات والهيئات والاتحادات السياحية الدولية للاستفادة من التسهيلات المعرفية والإدارية والتبادلات السياحية.

ثالثا: أهداف التنمية السياحية:

تهدف التنمية السياحية إلى تحقيق الزيادة المستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، ويعتبر محور عملية التنمية، لهذا فإن الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل مل يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه.

وباختصار تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المرحلة الأولى من عملية التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف كالتالي:

1-**على الصعيد الاقتصادي:** تهدف التنمية السياحية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، و تحقيق التمية الإقليمية خصوصا إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية و توفير خدمات البيئة التحتية، و زيادة مستويات الدخل و زيادة إرادة الدولة من الضرائب و خلق فرص عمل جديدة.[1]

2-على الصعيد الاجتماعي: برامج التنمية السياحية تهدف إلى توفير تسهيلات ترفيهية واستجمام للسكان المحليين واشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات[2].

3-على الصعيد البيئي: تسعى على المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات وحماية مشددة لها.

اما على الصعيد السياسي والثقافي فالتنمية السياحية تهدف إلى الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب وتطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

المطلب الثاني: دور السياحة في التنمية

تلعب السياحة دورا مهما وفعالا في التنمية وذلك من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وجلب وتدفق العملة الصعبة بالإضافة إلى توفير مناصب شغل.

[1] . زين دين صلاح، **دراسة تحديات التنمية السياحية المستدامة**، جامعة طنطا، سنة 2016، ص21.

[2] . قطاف ليلة، إيمان بوشنقير، **أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى دولي حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر يومي 19-2012/11/20، ص6.

أولا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة السفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 10% على المستوى العالمي، وبالإضافة إلى ذلك يعتبر قطاع السياحة من أكبر القطاعات المكونة للناتج المحلي في الكثير من الدول الغير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة أهمية كبرى كقطاع رئيسي في الاقتصاد[1].

ثانيا: دور السياحة في التوظيف

ما لا شك فيه أن القطاع السياحي يأدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مساهماته في خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات وله علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب الشغل في الأماكن التي توجد بها المرافق بل يتعدى ذلك استحداث فرص عمل في القطاعات المرتبطة بها ويذهب الاقتصادي الإنجليزي روب داف ستون إلى اعتبار أن السياحة تنشأ نوعين من الوظائف:

***العمالة المباشرة:** تشمل جميع الوظائف ذات الصلة بالسائح مثل عمال الفنادق والمطاعم والمكاتب السياحية.

***العمالة الغير مباشرة :** وتشمل الأنشطة التي تخدم السائح مباشرة مثل الصناعات الحرفية، المزارع، الصناعات الغذائية.

ثالثا: دور السياحة في ميزان المدفوعات

تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات ومصدرا هاما من مصادر الدخل بالعمولات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها، فالسياحة تمثل صادرات غير منظورة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي، حيث تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال إنفاق

[1] . عوينات محمد، **السياحة في الجزائر والمعوقات الإمكانيات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير، ال جزائر3، 2013/2012، ص 65.

السائح الأجنبي في البلد المضيف ويأخذ عدة أشكال منها الإقامة في فنادق، استخدام وسائل النقل[1].

المطلب الثالث: علاقة التنمية السياحية بالتنمية المحلية

من خلال ما تعرضنا له فيما يخص السياحة و التنمية السياحية بأن التنمية السياحية جزء لا يتجزأ من التنمية المحلية بل نستنتج أن هناك علاقة طردية بين التنمية السياحية و التنمية المحلية، حيث أن تطوير مقاصد السياحة و الخدمات المكملة لها محليا، هو جزء من الاستراتيجية العامة التي تتخذها السلطات المحلية اللامركزية منها مديرية السياحة و الجماعات المحلية، البلدية و الولاية، بهدف تحقيق تنمية في المنطقة، و لابد الاستفادة من المزايا التي يمنحها القطاع السياحي في صورة مداخل السياحية المفروضة عليه منها الرسم على الإقامة، ضريبة على الأرباح، و الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، التي تعد كآليات تمويل للميزانية المحلية و استثمارها و إعادة انفاقها على التنمية المحلية من خلال استحداث مناصب شغل مباشرة و غير مباشرة على المدى المتوسط و البعيد، و المساهمة في توسيع و تعمير المنطقة عن طريق خلق مناطق جذب سياحية و سكانية جديدة في المناطق الريفية.

وتقوم التنمية السياحية بعمليات متداخلة تضم العديد من العناصر المتصلة مع بعضها البعض للوصول إلى الاستغلال الأمثل للمقومات السياحية عبر توفير مرافق الأساسية العامة للخدمات السياحية من فنادق ووكالات سياحية وحدائق، حمامات معدنية، ومكاتب المرشد السياحي[2].

[1] . شعوبي محمود فوزي، **السياحة والفندقة دراسة قياسية**، 2002/1974، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير الجزائر 3، 2007/2006، ص 65.

[2] . شعوبي محمد فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الشكل رقم 1-2: التنمية السياحية جزء من التنمية المحلية

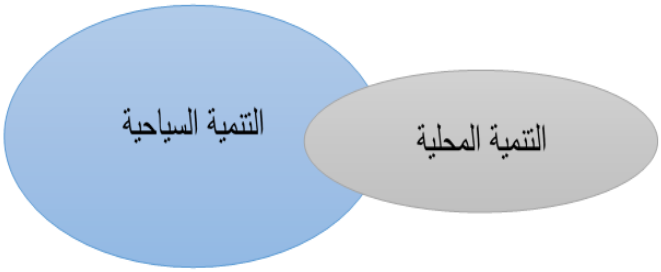

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجانب النظري.

يبرز المنظور الحديث للتنمية السياحية دون إشراك المجتمع المحلي في التنمية المحلية، فمن غير الممكن ازدهار السياحة، لا إذا تم إشراك السكان المحليين من خلال المساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي والقيم الاجتماعية والمعالم السياحية، وكذا التخطيط وتنفيذ التنمية المحلية بمنطقتهم، وبذلك فإنهم يشكلون عنصرا داعما للسياحة، وبتشغيلهم يزداد دخلهم وتتحسن ظروفهم المعيشية، إضافة إلى استفادة المنطقة من البنية التحتية والتسهيلات والخدمات العامة بدخول السياحة إلى المنطقة.

الشكل رقم 1-3: العلاقة بين التنمية السياحية والتنمية المحلية

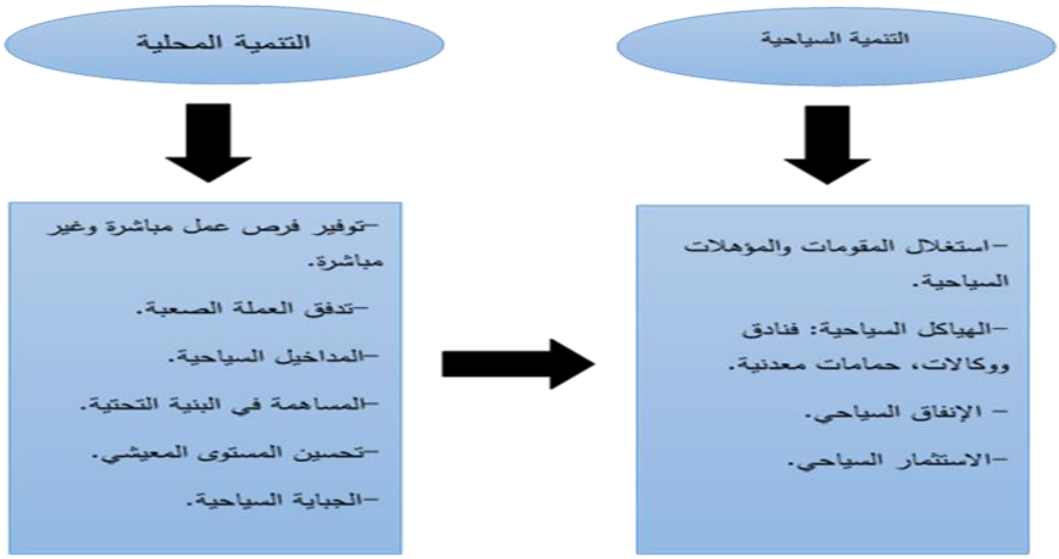

المصدر: من إعداد الطالبين.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تناولنا في هذا الفصل توضيح بعض المفاهيم التي تتعلق بكل من السياحة و التنمية المحلية من خلال التطرق لأهم المفاهيم التي تتعلق بالسياحة و تعريفها من عدة أوجه و أنواعها و مساهمتها في قضايا التنمية الاقتصادية و التنمية السياحية و أنواعها و تم التعرض إلى التنمية المحلية و عرض تطور مفهوم التنمية و تعريفها من عدة زوايا و مبادئها و متطلبات الواجب توفيرها لتحقيق التنمية و العوائق التي تقف أمام تحقيقها و محاولة منا للربط و تحديد العلاقة بين السياحة و التنمية المحلية و هي علاقة في نفس الاتجاه بين كل منهما.

الفصل الثاني

واقع السياحة في الجزائر

تمهيد الفصل:

إن لكل بلد خصائصه ومميزاته، سواء ما هو طبيعي كالموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس والبحار والمحيطات، أو ما هو متعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ وآثار وحضارات التي من جمال وتقدم البلد أو تدهوره، والجزائر بفضل موقعها المميز ومساحتها الشاسعة، تنفرد بمقومات طبيعية وحضارية، جد مميزة، إذ سعت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال لاستغلال هذه الإمكانيات وتطويرها.

لذلك جاء هذا الفصل ليلقي نظرة على واقع السياحة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك بإعطاء بعض الأرقام، والتطرق لبعض الإجراءات المتخذة، للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري وذلك من خلال:

المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر بعد الاستقلال.

المبحث الثاني: إمكانيات ومعيقات السياحة الجزائرية.

المبحث الثالث: مخطط وبرنامج القطاع السياحي بالجزائر.

المبحث الأول: واقع السياحة بالجزائر بعد الاستقلال.

يعود ظهور السياحة في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية وبالضبط إلى بداية القرن التاسع عشر، ففي سنة 1897 أسس المستعمر الفرنسي اللجنة الشتوية الجزائرية، التي تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوروبا نحو الجزائر، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية تلبية لحاجيات الزبائن من السياح الأوروبيين، وفي هذا البحث ندرس تاريخ وسياسة السياحة في الجزائر.

المطلب الأول: السياسة السياحية في الجزائر قبل ميثاق 1966

بعد حصول الجزائر على استقلالها وجدت نفسها أمام هياكل سياحية هشة وغير قادرة على تلبية الطلب السياحي، مقارنة مع تزخر به من إمكانيات سياحية وأماكن طبيعية وآثار تاريخية ومناطق غابية وحمامات معدنية وشواطئ.

لقد ركزت الدولة من خلال السياسة المنتهجة بعكد الاستقلال على قطاعات دوك أخرى، إذ اهتمت بقطاعات الصناعة والفلاحة والصحة والتعليم، وأهملت قطاعات أخرى من بينها القطاع السياحي الذي لم يكن من بين أولويات الخطط التنموية، ورغم أن هذا القطاع لم يحظ باهتمام كبير آنذاك، إلى أنه تم وضع برنامج في الفترة ما بين 1962 و1966 يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي.

ما يلاحظ أن الدولة ركزت على المناطق الكبرى في البلاد، وكان هدفها هو بناء مرافق للأعمال والملتقيات والمؤتمرات، كما تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للسياحة، وفي سنة 1963 حاولت الدولة إعطاء دفعة جديدة للسياحة فأنشأت وزارة خاصة بها سميت وزارة السياحة، إلا أنه يمكن إرجاع إهمال السياحة آنذاك إلى عدة أسباب وهي:

- نظرة الدولة للسياحة باعتبارها تشاطا ثانويا.
- غياب الكفاءات والعمال المؤهلين في القطاع السياحي.
- ضعف الهياكل السياحية من وسائل الراحة والترفيه والنقل.
- غياب وهشاشة شبكة الطرقات والمطارات والموانئ.

ـ غياب وسائل الترويج السياحي والوكالات السياحية[1].

المطلب الثاني: السياسة السياحية في الجزائر بعد ميثاق 1966

يعبر صدور ميثاق السياحة في 26 مارس 1966 عن بداية اهتمام الدولة بالقطاع السياحي، فبعد تقييم شامل لمجمل المشاكل التي كانت تعاني منها السياحة وحصر الثروات السياحية من طرف وزارة السياحة، تم تحديد السياسة السياحية للدولة من خلال هذا الميثاق، حيث تم تحديد التوجهات الأساسية للسياحة الجزائرية كما يلي[2]:

ـ توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الخارجية، بغية جلب العملة الصعبة، نظرا لحاجة الجزائر للموارد المالية لأجل تغطية برامج التنمية المختلفة.

ـ خلق مناصب شغل من خلال توسيع هياكل القطاع مع ادماج الجزائر في السوق الدولية.

ـ إنشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي والفندقي لأجل تأهيل اليد العاملة.

ومن أجل بلوغ تلك الأهداف تم وضع استراتيجية لتنمية القطاع السياحي من خلال:

* إصلاح المرافق المخصصة للسياحة على مستوى الشواطئ والمناطق السياحية الجبلية والريفية.

* إحصاء الآثار السياحية والتاريخية وتحسينها، مع العمل على خلق تقاليد وثقافة سياحية لدى المواطن.

* تسهيل اجراءات الدخول عبر الحدود والمطارات.

* العمل على إنشاء الوكالات السياحية داخل الوطن وخارجه بغية الدعاية للمنتج السياحي الجزائري.

---

[1] . عوينان عبد القادر، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج – البويرة، يومي 11 و12 ماي 2010.

[2] . حاج الله حيزية، **الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير**، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بليدة، 2006، ص133.

*العمل على تطوير الصناعة الفندقية وإعادة تأهيلها، مما يجعلها تتماشى ورغبات السياح الأجانب.

* إنشاء هياكل لتكوين الكفاءات والإطارات السياحية.

ومن خلال تقييم استراتيجية السياحة التي وردت في ميثاق السياحة، نرى أن الدولة فشلت لعدة أسباب منها:

* الهدف الأساسي التي سطرته الدولة من وراء السياحة هو جلب العملة الصعبة، في الوقت التي لجأت فيه إلى إنفاق أموال كبيرة بالعملة الصعبة لإنشاء المركبات السياحية الكبرى.

* عدم توافق السائح المرغوب فيه مع المنتوج المقدم، حيث قدمت الدولة منتوجا حضريا لاستقبال المنتوج الحضري، مع العلن أن السائح الحضري يستهويه التعرف على المنتوج التقليدي.[1]

المطلب الثالث: وضعية السياحة ابتداء من 1990 إلى 2020

نميز هنا بين مرحلتين:

أولا: السياسة السياحية خلال الفترة من 1990-1999:

تميزت هذه الفترة بدخول الإصلاحات الاقتصادية حيز التنفيذ والانتقال التدريجي الفعلي نحو اقتصاد السوق مع بروز الدور الجديد للدولة المتمثل في التنظيم والتشريع والمراقبة وتوفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية ووضعت السلطات الآليات اللازمة لذلك لاسيما في المجال التشريعي والتنظيمي حيث أصدرت قوانين تتعلق بالاستثمار، المنافسة والأسعار النقد والقرض، الخوصصة، تحرير التجارة الخارجية...الخ.

وبالتالي أضحت السياسة السياحية مبنية على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، غير أن تزامن هذه الفترة مع تدهور الحالة الأمنية أثر كثيرا على مؤشرات النشاط السياحي وأدى إلى تراجعها، كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت فب هذا التراجع منها محدودية

[1] . عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012 ص ص: 71-72.

العرض السياحي وتدني مستوى الخدمات وضعف الترقية والاعلام السياحي مما أدى إلى تشويه صورة الجزائر السياحية في الخارج وبصفة مبالغ فيها[1].

ثانيا: السياسة السياحية خلال الفترة من 2000 إلى اليوم:

مع تحسن الأوضاع الأمنية ابتداء من سنة 2000 عرف القطاع السياحي تحسنا ملحوظا، وقد تبنت الجزائر استراتيجية سياحية تمحورت حول أربعة محاور هي:

- تدارك التخلف في ميدان البني التحتية.
- النهوض بالبني التحتية الموجودة.
- تحسين الخدمات والتكوين.
- النهوض بالدعاية لاستقطاب السياح إلى الجزائر عبر حملات مكثفة.[2]

كما عملت الحكومة ابتداء من سنة 2003 على تشجيع السياحة المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، من خلال سن القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والذي يهدف إلى خلق محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في مجال السياحة.
- إدماج مقصد الجزائر ضمن الوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال.
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- تلبية حاجيات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحي.

---

[1] . موهوب صالح، **تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 97.

[2] . عمروش تومية، **السياحة المستدامة في الجزائر: الإشكالية والمتطلبات-دراسة حالة مدينة بومرداس**، مذكرة ماجستير، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2007-2008، ص 86.

وقد عملت الحكومة على تثمين القدرات السياحية وتعزيزها من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في قطاع السياحة، ففي جوان 2010 تم تسجيل 474 مشروع فندقي قيد الإنجاز، بسعة إجمالية تقدر بأكثر من 45.000 سرسر والانطلاق في انجاز 8 مشاريع قرى سياحية بسعة تزيد عن 2.000 سرير، وكذا تأهيل المحطات الحموية، إضافة إلى ذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات المحفزة على الاستثمار، كتخفيض الضريبة على الأرباح من 25% إلى 19% وإعفاء النشاطات السياحية من دفع الرسم على النشاط المهني، وتقليص نسبة الحقوق والرسوم الجمركية لاقتناء السلع الضرورية لهذا النشاط من غير المتوفرة محليا، وتقليص كلفة الامتياز العقاري بالنسبة للاستثمارات السياحية في ولايات الهضاب العليا والجنوب من 50% إلى 80% وتخفيض نسبة الفوائد على القروض الموجهة للاستثمار في القطاع السياحي لفائدة المستثمرين الوطنيين.

أما الحكومة الحالية فإنها وضعت عنوان "ترقية صناعة سياحية مطابقة للمعايير والمقاييس الدولية" كموضوع للسياسة السياحية المنتهجة من قبلها، والتي تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

1-تعزيز قدرات الاستقبال: من خلال العمل على متابعة ودعم المشاريع الجاري إنجازها والمقدرة بأكثر من 50.000 سرسر، و15 مؤسسة حموية، فضلا عن الانطلاق في انجاز 34.000 سرسر جديد، وسيكون ذلك مرفقا بتنويع المنتجات السياحية مع التركيز على نوعية الخدمة.

2-التهيئة السياحية وتحسين العرض العقاري: حيث ستمنح الأولوية من حيث عروض الأوعية العقارية لإنجاز المشاريع السياحية للمخططات التوجيهية الجارية للتهيئة السياحية وعددها 17 مخططا، كما سيتم وضع أوعية عقارية تحت تصرف المستثمرين داخل مناطق التوسع السياحي يمكن أن تستقبل مشاريع سياحية بإمكانها استحداث 15.000 منصب عمل مباشر[1].

[1] . الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مشروع مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ماي 2014، ص ص: 20-21.

المبحث الثاني: إمكانيات السياحة الجزائرية ومعيقاتها

يتطرق هذا المبحث إلى أهم العناصر المكونة للعرض السياحي بالجزائر وكذا التعريف بأهم المنظمات السياحية القائمة على تنمية وتسيير القطاع السياحي بالجزائر.

المطلب الأول: العرض السياحي بالجزائر

إن العناصر المكونة للعرض السياحي متعددة وسوف نتطرق إلى أهمها من خلال إبراز أهم الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية والدينية والإمكانيات اللازمة للاستغلال.

أولا: الموارد الطبيعية: التطرق للموارد الطبيعية من خلال ما يلي

1-**الموقع والمناخ** : تقع الجزائر شمال القارة الأفريقية ومتوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي[1].

تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 2000 كلم من الشمال إلى الجنوب و1800 من الشرق إلى الغرب.

تبلغ مساحة الجزائر 381,741 2كلم وهي من أكبر بلدان إفريقيا والمغرب العربي مساحة ويبلغ عدد سكانها 41.30 مليون نسمة وهذا في 2017.

تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ[2]:

ـ مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أبريل وتقارب 18 درجة، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة، ويكون الجو حارا ورطبا.

---

[1]. الديوان الوطني للإحصائيات، **منوعة الإحصائية السنوية للجزائر**، مطبعة الديوان، الجزائر، 1996، ص15.

[2]. صالح بزة، **تنمية السوق السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة2006، ص52.

ـ مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.

ـ مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السواح في فصل الشتاء.

الساحل الجزائري: يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، وهو يشير بارتفاعه وتكونه الصخري، وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: القالة، بجاية، سيدي فرج، تنس، بني صاف...الخ[1].

2-المناطق الجبلية :

أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلى والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تي كجده[2].

إن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المرتفعات والمغارات والكهوف فحسب، وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور الصادرة والينابيع المائية المعدية والتي تتميز بالبرودة صيفا والبرودة في الشتاء وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب السياح عندما تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكنونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

3-المناطق الصحراوية :

تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي[1]: أدرار، اليزي، وادي ميزاب، تمنراست، تندوف.

---

[1]. Ministère du tourisme et de l'artisanat : l'investissement touristique dans les wilayat du grand sud, seprecom édition, 2008, p09.

[2] . الديوان الوطني للسياحة: الهقار، طاسي لي، أكبر متحف في العالم على الهواء الطلق، بدون سنة نشر، الجزائر، ص1.

ـ **أدرار**: تقع ولاية أدرار في الجنوب الغربي للصحراء تبلغ مساحتها 968.427كلم مربع ويبلغ عدد سكانها 270 .922 نسمة ومن أهم المناطق السياحية بها نجد توات، القرارة، تدلكت، وتتميز هذه الولاية بعاداتها وتقاليدها الدينية التي تبرز فيها الطقوس الصوفية وما توليه من دور متميز.

ـ **اليزي**: تقع في الجنوب الشرقي للصحراء وتبلغ مساحتها 808.286كلم مربع وهي تتكون من 06 دوائر أهمها جانت، يبلغ عدد سكانها 620.24 نسمة، ونجد بهذه الولاية الحظيرة الوطنية للطا سيلي المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف اليونسكو منذ سنة 1982،

كما اعتبرت ابتداء من سنة 1986 من المحميات الطبيعية.

وتكتسي هذه المنطقة أهمية جيولوجية بالغة وهي تحتوي على لوحات الرسوم الصخرية الفنية لما قبل التاريخ، بحيث تجد أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات بأصنافها مع تطور الحياة البشرية في أعماق الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.

ـ **تمنراست**: تقع في أقصى جنوب البلاد وتقدر مساحتها بحوالي 113000 كلم² ويبلغ عدد سكانها 45000 نسمة، ومن أهم ما تتميز به الحظيرة الوطنية للهقار التي أسست عام 1987م والمعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو، وهي تضم هضبتي الأتاكور، الحضيرة النباتية والحضيرة الحيوانية، بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها الى 12000 سنة[2].

ـ **تندوف**: تقع في الجنوب الغربي للبلاد، وتبلغ مساحتها 168000 كلم² ويبلغ عدد سكانها 23057 نسمة، وهي تتميز بقصورها القديمة ذات الشكل المعماري المتميز.

ـ **وادي ميزاب**: تعتبر منطقة وادي ميزاب المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف منظمة اليونسكو، ومن أهم المعالم السياحية بها نجد: بني يزقن، بنورة، مليكة، واحات النخيل، نظم توزيع المياه عن طريق الفو قارات.

---

[1] . صالح بنوناس، فاتن باش، مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر واستراتيجية تطويرها، الملتقى الدولي الثاني، حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 11-12/مارس 2012، ص4.

[2]. Ministre du tourisme et de l'arisant, ,2000 p11

***المحطات المعدنية:** الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة، كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة، تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد[1]، من أهم هذه الحمامات نجد: حمام ريغا يعين الدفلى، حمام بو حنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بالمدية.

ثانيا: الموارد الثقافية والتاريخية والدينية:

تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة ومن أهمها نجد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو والمتمثلة في[2]:

ـ **تيمقاد:** تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100 م وهي تقع بباتنة.

ـ **تيبازة:** وهي من المدن الرومانية العتيقة.

ـ **الطاسيلي:** وتحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهي تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر.

الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.

ـ **قلعة بني حماد:** تقع ببشارة بالمسيلة وهي من المدن الإسلامية تأسست سنة 1007 م وكانت عاصمة للدولة الحمادية.

ـ **قصر ميزاب:** أنشأ من طرف الإباضين.

تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا يتواجد في اغلب مناطق الجزائر ويمكن ذكر أهم المراحل من خلال ما يلي:

[1]. الديوان الوطني للسياحة: الحمامات المعدنية منتوج خاص، مجلة، الجزائر سياحة، العدد 33، مطبعة الديوان، بدون سنة نشر، ص 14.

[2]. Ministre de tourisme, sites 2005, sept sites algériens figurent patri moiré culturel de l'Unesco, 2005, p21

***الحضارة الرومانية:** عمرت قرابة الخمس قرون وتوجد آثارها في العديد من المدن أهمها: تيمقاد، جميلة، تيبازة، شرشال، قالمة وتبسة[1].

***الحضارة الإسلامية:** من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال شامخة في العديد من المواقع الأثرية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة والمنصورة تلمسان والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة هذا دون أن ننسى الزوايا والتي من أهمها نجد الزاوية التيجانية، الرحمانية، وزاوية كونته، والتي تعتبر كمنتوج سياحي رائع[2].

***المرحلة الاستعمارية :** شيد الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين، بالإضافة لهذه فإن المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية.

***الصناعات التقليدية :** إن الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة لهما دور مهم في تحسين الصورة السياحية للبلد كما أنهما تلعبان دورا كبيرا في ترقية السياحة.

فالصناعات التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى ومن بينها تجد صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش، وحسب إحصائيات غرفة الصناعات التقليدية والحرف فإنها سجلت أكثر من 73.000 حرفي وبالرغم من كون هذا الرقم ضعيف إلا أنه يمنح على الأقل 150.000 منصب شغل مع وجود عدد هام أخر من الحرفين العاملين في منازلهم الغير منخرطين في غرف الصناعة السينية لأسباب مختلفة[3].

وبالنسبة للتظاهرات الثقافية فإنها تعتبر من الموروثات الحضارية التي يتمسك بها الجزائريون وحافظوا عليها طيلة حقب زمنية متعاقبة، ويواظبون على إقامتها فلا يكاد يمر أسبوع أو شهر إلا وتحتفل مدينة من مدن الجزائر بعيدها وقصد الوصول إلى إنجاز إحصاء شامل ودقيق لمختلف الأعياد والتظاهرات الثقافية المحلية عبر 58 ولاية شرعت مصالح وزارة السياحة منذ مدة في إعداد مفكرة وطنية لتلك الأعياد المحلية، هذه العملية ستمكن من تثمين

[1]. ONT : le patrimoine romain en Algérie, guide touristique.

[2] . وزارة السياحة، الديوان الوطني للسياحة، السياحة الثقافية، (دليل سياحي).

[3] . الديوان الوطني للسياحة، صالون الصناعات التقليدية، من أجل إنعاش جديد، في مجلة: الجزائر سياحة، عدد26، بدون سنة نشر، مطبعة الديوان، الجزائر، ص20.

وتأهيل التظاهرات وإدماجها ضمن استراتيجية تنمية القطاع السياحي لأنها رافد من روافد السياحة الثقافية التي تلقى رواجا وتدفقا سياحيا واهتماما على المستوى الدولي[1].

كما أن الصناعات التقليدية والحرفية التي تتوفر عليها الجزائر التي تجعل السياحة الثقافية أكثر انتعاشا في موسم الاصطياف، بحيث يكتسي دور الصناعات التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد ككل، فاهتمام الشباب بهذه الصناعات حسب المناسبات يعطي فرصة أكبر للسياحة لاكتشاف هذه القدرات والمواهب، ومن ثم التعريف بثقافة وحضارة الأمة.[2]

ثالثا: إمكانيات الاستغلال:

من خلال ما سبق قمنا بإبراز أهم الموارد السياحية في الجزائر وقد تبين لنا مدى كثرة وتنوع هذه الموارد وللوصول إلى هذه الموارد فإنه يلزم توفر الإمكانيات المتمثلة في خدمات النقل والاتصالات وقدرات الاستقبال.

1ـ خدمات النقل: إن التطور الحاصل في وسائل النقل بمختلف أنواعه ساهم في ترقية السياحة وبالنسبة للجزائر ورغم المجهودات المبذولة والتي مازالت تبذل في تحسين شبكة المواصلات إلا إنها تبقى غير كافية وهذا نظرا لكبر مساحة الجزائر.

ويمكن تصنيف وسائل النقل المستعملة في السياحة إلى أربعة أنواع هي[3]:

ـ **النقل البري:** يقدر طول شبكة الطرقات البرية بالجزائر 100000كلم، وهي موزعة بين طرقات وطنية، ولائية وطرق ثانوية.

ـ **النقل البحري:** يتواجد على طول الساحل الجزائري 13 ميناء متعدد الاختصاصات، بالإضافة إلى عدد كبير من الموانئ الصغيرة المخصصة للصيد والترفيه السياحي.

---

[1] . الديوان الوطني للسياحة: الأعياد المحلية بالجزائر، في مجلة: الجزائر سياحة، العدد 33، بدون سنة نشر، مطبعة الديوان، الجزائر، ص1.

[2]. وهيبة ليازيد، السياحة في الجزائر إمكانيات ضخمة ومعوقات عديدة، الملتقى الدولي حول: اقتصاديا السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، يومي 9-10 مارس، 2010، ص12.

[3]. Op. Cite, p6-ministère du tourisme : l'investissement touristique dans les wilayat du grand sud.

ـ **النقل الجوي:** يعتبر أهم وسيلة نقل في تنشيط الحركة السياحية الدولية نحو الجزائر، ويتواجد بالجزائر 31 مطار دولي موزعة عبر كامل التراب الوطني، ويوجد منها 13مطار دولي.

ـ **النقل بالسكك الحديدية:** يبلغ طول شبكة السكك الحديدية بالجزائر 4200كلم مزودة ب 200محطة وهي تتركز بشمال البلاد وهي تتكون من 1435كلم سكة عادية و1055 سكة ضيقة و305كلم سكة مزدوجة و299كلم كهربائية.

2ـ الاتصالات: بلغ عدد مشتركين بالنسبة للخط الهاتفي 7 ملايين، أما الهاتف النقال فقد بلغ عدد المشتركين 14 مليون وهذا خلال ديسمبر 2005.

المطلب الثاني: منظمات القطاع السياحي بالجزائر

يكمن دور المنظمات والمؤسسات السياحية في تنفيذ السياسة السياحية الموضوعة من طرف السلطات، وتختلف هذه المنظمات من بلد إلى آخر حسب درجة التطور به، وهذه المنظمات تعمل كلها من أجل تنشيط وترقية السياحة، وبالنسبة للجزائر فإننا نجد المنظمات التالية:

أولا: المنظمات العمومية:

وهي تتمثل في المنظمات التالية:

1-وزارة السياحة:

تأسست وزارة السياحة بموجب مرسوم رقم 63 – 474 المؤرخ في 1963/12/20 وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في:

- التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته.
- تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة.
- إنجاز المخططات التنموية السياحية.

2-الديوان الوطني للسياحة:

أنشأ بموجب المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في أكتوبر 1988[1]، وتتمثل مهمته في المشاركة في إعداد السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة، وفي إعداد برامج ترقية السياحة والسهر على تنفيذها وبهذا الصدد فهو يكلف خاصة بما يلي

- انجاز أو تكليف من ينجز أي دراسة عامة أو خاصة ذات علاقة بهدفه.
- جمع وتحليل واستغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية وعلى الخصوص تقييم نتائج الأعمال المقررة.
- إجراء كل بحث أو دراسة بغية ضبط الأساليب وتحولات السوق السياحية الداخلية والخارجية.
- المشاركة في ترقية السياحة ومتابعة العمليات المعتمدة في هذا القطاع.
- المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة المناخية والحمامات المعدنية

ثانيا: مؤسسات التكوين :

توجد على مستوى الوطن ثلاثة مؤسسات مختصة في التكوين تنشيط وتطوير التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية في ميدان ترقية السياحة، هذه المؤسسات نوضحها من خلال الجدول التالي:

[1] . مرسوم تنفيذي رقم 14/88 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1409هـ الموافق ل 31 أكتوبر 1988.

الجدول 2-1: المؤسسات الوصية التكوين في ميدان السياحة

المعهد	الطاقة	المستوى والفروع التكوين
معهد ببوسعادة	300 مقعد	تقني سامي في الاستقبال – المطاعم والطبخ
معهد تيزي وزوو	300 مقعد	تقني سامي في الاستقبال–المطاعم والطبخ، الحلويات، الإدارة الفندقية والسياحية.
معهد الجزائر	100 مقعد	ليسانس في التسيير الفندقي السياحي

Source : HACHIMI MADOUCHE : le tourisme en Algérie, édition, Alger, 2003, p1

إما بخصوص المدرسة العليا للسياحة يفترض أن تكون أول موقع تهتم به الوزارة فبإمكانها تكوين إطارات تتبنى قضية إنعاش السياحة الوطنية[1].

ثالثا: الوكالة الوطنية للتنمية السياحية(ANDT) :

حسب المرسوم رقم 98-70 الصادر 21 فيفري 1998 فهي مكلفة بـ[2]:

- حماية وصيانة مناطق الاستغلال السياح.
- اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية.
- إجراء دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية الفندقية والمعدنية.

رابعا: المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية:

حسب المرسوم رقم 98-94 الصادر بتاريخ 10 مارس 1998 فهي مكلفة بـ[3]:

- إنجاز الدراسات السياحية القيام بدراسات التهيئة السياحية والمعدنية.
- مراقبة المشاريع التنموية.
- المراقبة ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية.

[1]. جريدة الخبر بتاريخ 2010/5/8.

[2]. مرسوم التنفيذي رقم 224/98 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1418هـ الموافق ل 25 جانفي1998.

[3]. مرسوم تنفيذي رقم 94/98 المؤرخ في 20 شوال عام 1418هـ الموافق ل 17 فيفري1998.

- تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

خامسا: اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية :

انشئت بمرسوم تنفيذي رقم 39.94 الصادرة بتاريخ 25 جانفي1994 وهي مكونة من[1]:

وزير السياحة أو ممثل عنه، وهو الذي يترأس اللجنة. الصحة، الثقافة، بالإضافة لمدير الديوان الوطني للسياحة وممثل من مدير الأمن ممثلين من كل من وزير النقل، الخارجية، التجارة الداخلية والجماعات المحلية، الوطني ومدير الجمارك وهي مكلفة ب:

- اقتراح القواعد التنظيمية الضرورية لتنمية وترقية السياحة.
- تسهيل التدفقات السياحية الوطنية والدولية.
- تسهيل الصيغ والإجراءات الواقعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة على المنظمات تأمين الشروط الموافقة لدخول وإقامة وانتقال السياح.
- تبسيط الإجراءات الإدارية لأجل انتقال السياح.
- تحسين العلاقة بين مختلف الخدمات (النقل، التكوين، الاتصالات، الأمن، ...) والأنشطة السياحية.
- حماية وتقييم الإرث الطبيعي والثقافي، التقليدي، والتاريخ.

سادسا: الدواوين المحلية للسياحة :

يوجد على المستوى الوطني 51 ديوان محلي للسياحة، وحسب المرسوم رقم 85-15 الصادر بتاريخ 26 جانفي1985 فهي مكلفة بـ[2]:

- إعلام السياح وتنظيم الرحلات السياحية.
- عرض خدمات المرشدين المحليين.
- المساهمة في حماية وحفظ المواقع السياحية الطبيعية والتاريخية.

[1]. مرسوم تنفيذي رقم 39/94 المؤرخ في 03 محرم الموافق ل جانفي1994.

[2] . مرسوم التنفيذي رقم 15/85 المؤرخ في 11 جمادى الثاني الموافق ل 26 ديسمبر 1985.

- المشاركة في إحياء الأعياد المحلية.
- التنسيق والتبادل مع الدواوين المحلية الوطنية والأجنبية.

سابعا: الدواوين الجهوية للسياحة :

وتكون كوسيط بين الديوان الوطني والدواوين المحلية مهمتها[1]:

- التنسيق بين السلطات المركزية والسلطات السياحية المحلية.
- التنسيق بين عمل الشركاء الجهويين خاصة مختلف المحطات السياحية.
- تقديم الاستثمارات فيما يخص تهيئة المناطق السياحية.

ثامنا: الجمعيات السياحية:

ومن أهم هذه الجمعيات نذكر[2]:

- الفيدرالية الوطنية لدواوين السياحة(FNOT).
- الفيدرالية الوطنية لجمعيات وكلاء السياحة والسفر(FNAT).
- اتحادية علماء السياحة (COT).
- الجمعية الوطنية لأجل ترقية السياحة (ANPT)
- الجمعية الوطنية الدفاع والتعبير عن السياحة (ANDRT)
- الاتحاد الوطني لوكلاء السياحة ANATA)).
- جمعية الترقية المعدنية.
- جمعية المناطق المعنية لولاية السعيدة.
- الفيدرالية الوطنية للفنادق والمطاعم.

مقدمو المنتجات السياحية:

---

[1]. Ibid. p19-20-22

ونتطرق إليها من خلال ما يلي[1]:

1. **المنظمات الفندقية:** ونتبع تطورها كما يلي:

بعد الاستقلال أوكلت مهمة تسيير الإرث السياحي للديوان الوطني الجزائري للسياحة ((ONAT في 19 جوان 1963 أنشأت لجنة تسير الفنادق والمطاعم (COGEHORE) وفي سنة 1968تم انشاء الوكالة السياحية الجزائرية(ATA).

وفي سنة 1970 تم إنشاء الشركة الوطنية السياحة والفندقة(SONATOUR) تعمل على ربط ومراقبة وظائف الوحدات الفندقية والسياحية، وتم إنشاء في نفس السنة الشركة الوطنية للمحطات المعدنية(SONATHERM)تعمل على استغلال وحدات المحطات المعدنية العمومية.

أما في سنة 1971 فتم إنشاء مؤسسة الأشغال السياحية(ETT) مكلفة بإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتلبية احتياجات القطاع للبناء.

أما في سنة 1974 تم إلحاق المصالح التجارية للشركة الوطنية للسياحة والفندقة بالوكالة الجزائرية للسياحة.

في سنة 1976 تم إنشاء الشركة الوطنية للسياحة(ALTOUR) وتم إلحاق بها مهام كل من الشركة الوطنية للسياحة والفندقة والوكالة الوطنية للسياحة.

وفي عام 1980 تم إنشاء مؤسسات وهي:

- الشركة الوطنية للسياحة ALTOUR)) مهمتها تسيير المؤسسات السياحية البحرية والفنادق الصحراوية.
- المؤسسة الوطنية للفندقة الحضرية(SNHV) لتسيير الفنادق الحضرية.
- الشركة الوطنية للمحطات المعدنية التسيير المحطات المعدنية.
- الديوان الوطني للمؤتمرات والمحاضرات (ONCC) لتنظيم المداخلات والمحاضرات.

[1]. HACHIMI MADOUCHE, op-cite,2003,-p 23-24.

- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية.
- الديوان الوطني الجزائري للسياحة لإنتاج المعدات وترقية السياحة.

في سنة 1983 تم حل هذه المؤسسات وتم إنشاء 18 مؤسسة تسيير فندقي وسياحي.

2. الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) :

انشئ الديوان الوطني الجزائري للسياحة سنة 1962، يعتبر اول متعامل سياحي جزائري يدخل في عضوية العديد من المنظمات والهيئات السياسية الدولية منها:

المنظمة الدولية لوكالات السفر (WATA) الفيدرالية العالمية لجمعيات وكالات السفر (FUVAV)، المكتب الدولي للسياحة الاجتماعية (BITS) المنظمة الدولية للنقل الجوي.

ويتكون

الديوان من خمسة وحدات جهوية تتمثل في:

الجزائر بالنسبة الوسط وهران بالنسبة للغرب، عنابة بالنسبة للشرق، وغرداية بالنسبة للجنوب الشرقي وأخيرا تيممون بالنسبة للجنوب الغربي وهي تملك شبكة للتوزيع تتكون من 35 وكالة، وقد كان لهذه المؤسسة دور في عودة التدفق السياحي من خلال المنتجات التي تقدمها[1]، تتلخص مهام الديوان الوطني الجزائري السياحة فيما يلي:

- تصميم وترقية وتسويق المنتوج السياحي الوطني على المستويين الوطني والدولي.
- استعمال ونشر المعلومات السياحية.
- تنظيم الدورات والرحلات السياحية.
- توفير عوامل الترقية السياحية (وسائل الإعلام والاشهار والتظاهرات).
- وضع برامج الترفيه والتنشيط.
- ضمان الأمن والحماية للسواح أثناء تنقلهم وإقامتهم وتوفير أسباب الراحة والتمتع.

[1] . الديوان الوطني للسياحة، الجزائر، **السياحة الثقافية**، في مجلة الجزائر سياحة، العدد 25، مطبعة الديوان، ص14.

3. النادي السياحي الجزائري (TCA): من مهام النادي السياحي الجزائري الرئيسية ما يلي:

- المساعدة في تنمية السياحة بالجزائر.
- تنظيم الرحلات بهدف التعريف بالبلد.
- بيع وحجز تذاكر السفر.
- تقديم المساعدة للسواح الراغبين في زيارة الجزائر.
- المساهمة في حماية وحفظ المواقع الس
- نشر أو المساهمة في نشر المطبوعات لإعلام السياح.

4. الوكالات السياحية:

وهي مؤسسات وظيفتها الأساسية الوساطة بين مقدمي المنتجات السياحية والسياح.

وقد عرف القانون الجزائري هذه الوكالات كما يلي[1]:

كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا، يتمثل في البيع بصفة مباشرة وغير مباشرة رحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها .... المادة 03 من القانون 06-19.

وما يميز الوكالات السياحية أنها متعددة الأنشطة، فهي تقوم بما يلي:

ـ بيع منتجات مقدمي المنتجات السياحية.

ـ بيع تذاكر النقل البري، البحري، وخاصة الجوي.

ـ تأجير السيارات للسياح ويصل عدد الوكالات السياحية إلى حوالي 30,000وكالة عبر العالم تتوزع كما يلي:

- 70% بأروبا.

[1] . لرقط فريدة، **المزيج التسويقي كأداة للتسيير وجذب السياح**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف: بقة الشريف، معهد العلوم.

- 14%بأمريكا الشمالية.
- 8% بآسيا.
- 4% بأمريكا اللاتينية.
- 4% بإفريقيا والشرق الأوسط.
- ويبلغ عددها في الجزائر حوالي 500 وكالة.

الشكل 2-1: عدد الوكالات عبر العالم

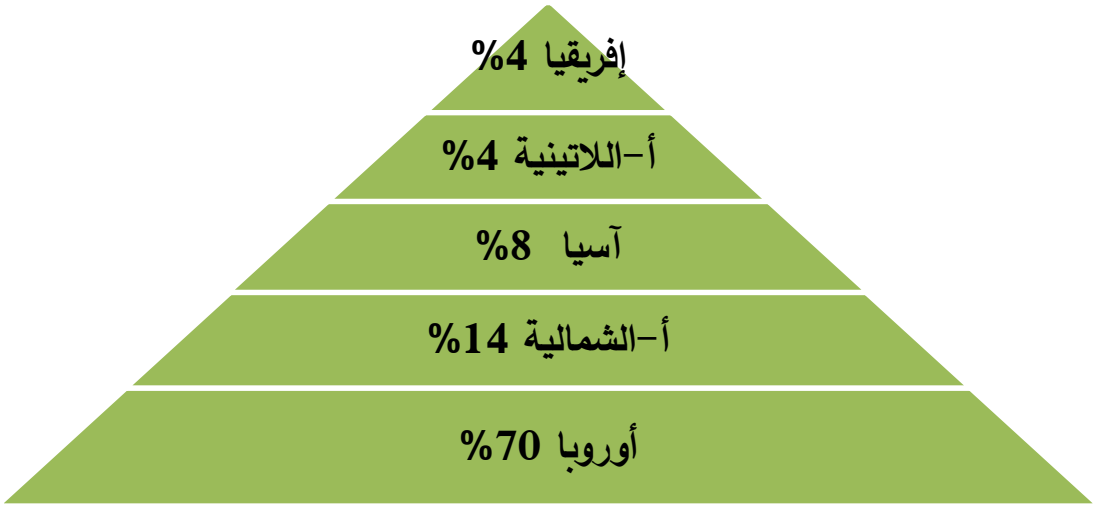

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث: معوقات السياحة بالجزائر

للسياحة في الجزائر معوقات عديدة ومنها:

التأثير السلبي للنهج الاشتراكي الذي كانت تعمل به الحكومات الجزائرية في عقد الستينات

والسبعينات من القرن العشرين، مما أثر على وتيرة الاستثمار الأجنبي والمحايد في البلاد وبشكل خاص قطاع السياحة، فقد كان ينظر للسائح على أنه مصدر تهديد للأمن الوطني ويهدد قيم المجتمع، وبسبب ترسخ هذه الأفكار أهملت الحكومات هذا القطاع ولم يأخذ حقه في الاهتمام كما هو الحال في القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل القطاع الصناعي.

إهمال قطاع السياحة انعكس على الكفاءات البشرية، حيث تعاني الكثير من المرافق السياحية من نقص في الأيدي العاملة المتخصصة بفروع خدمات السائح والمناطق السياحية.

ضعف وعي سكان الجزائر بأهمية السياحة، ومساهمة السكان بمشاريع صغيرة أو كبيرة، وتوفير الأمن المجتمعي للسائح فلا ينظر للسائح نظرة ريبة أو شك، بل ينظر إليه كزائر للبلد، ويجب إعطاء صورة حسنة عن البلاد لتشجيعه لعودة مرة أخرى.

تركز المرافق السياحية في المدن الرئيسية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها خاصة الفنادق، والمطاعم، والمقاهي.

عدم توفر اسطول مواصلات مخصص لنقل الوفود السياحية حيث تتوفر في هذه المواصلات سبل الراحة والأمان للسائح.

وفي هذه الأيام تعمل الحكومة الجزائرية على النهوض بمسؤولياتها لتطوير هذا القطاع من خلال الحرص على نشر الوعي والتدريب بين فئات الشعب، والتشجيع على إقامة المشاريع السياحية الصغيرة خارج المدن[1].

[1]. Tourisme développement in Algérie www.algeria.com, retriever 14/8/2018

المبحث الثالث: مخطط وبرنامج القطاع السياحي بالجزائر.

نظرا لأهمية التي تعود على قطاع السياح سوى على الجانب الاقتصادي والاجتماعي لجأت الدولة الجزائرية على عدو مخططات وبرامج للنهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: برنامج ترقية القطاع السياحي في الجزائر

يتضمن برنامج تنمية قطاع السياحة في الجزائر على:

1. الاستثمار.
2. ضمانات الاستثمار في الجزائر.
3. الامتيازات الممنوحة.
4. اسباب الاستثمار في ميدان السياحة في الجزائر.
5. مجالات الاستثمار وهيئات الدعم والتأطير التقني.
6. أثر المزايا الجنائية على القطاع السياحي.
7. عمليات التجديد وإعادة الاعتبار.

أولا: الاستثمار:

لقد تكيف التشريع الجزائري الخاص بالاستثمار مع متطلبات اقتصاد السوق وكذلك ظروف الاقتصاد الوطني فجاء القانون التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 م والذي يعتبر تحول هام في ميدان ترقية ودعم الاستثمار العام والخاص والوطني والأجنبي حيث أن هذا القانون يقدم العديد من المزايا والضمانات للمستخدمين بما فيهما الاستثمار السياحي ويستفيد من أحكام هذا القانون الاستثمارات بأنواعها الثلاثة[1]:

[1] . الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، الاستثمار والشراكة في السياحة،1999، ص5.

ثانيا: ضمانات الاستثمار في الجزائر

:تدعيما لسياسة تشجيع الاستثمار فأن الدولة الجزائرية قد عمدت إلى إعطاء كل الضمانات الضرورية للمستثمرين الخواص والعموميين الوطنين والأجانب ويتضمن القانون:[1]

- حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي او معنوي خاص او عمومي قاطن بالجزائر أو خارجها.
- تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والفوائد المترتبة عنها الى الخارج.
- تمنح تحفيزات جبائيه وجمركية هامة.
- يمنح إمكانية اللجوء إلى المحكمة الدولية في حالة النزاعات مع المستثمرين الأجانب.
- تغطية الاستثمار عن طريق المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والمتعلقة تشجيع وضمان الاستثمار.
- كما أنه لا يتم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

ومن اجل السهر ومتابعة هذه الاستثمارات أنشأت الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار في سنة 1994 بموجب المرسوم السعيدي رقم 94-319 المؤرخ في 17/10/1994 وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلالية العالية وتابعة لمصالح الحكومة[2].

ثالثا: الامتيازات الممنوحة:

تعدد وتختلف الامتيازات الجبائيه والجمركية الممنوحة في إطار هذا القانون وذلك حسب أنماط ومواقع الاستثمارات حيث تمنح هذه الامتيازات حسب عدة المال منها: النظام العام،

[1] . الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، الاستثمار والشراكة في السياحة،1999، ص6.

[2] . شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ال عدد5/ جويلية 2011، ص97.

النظام النوعي، النظام الخاص بالجنوب الكبير، النظام المتعلق بالمناطق الحرة ونظام الاتفاقيات[1].

1-النظام العام: يطبق هذا النظام على الاستثمارات التي تم انجازها في المناطق خارج المناطق الحرة.

2-النظام النوعي: ويطبق هذا النظام على المناطق التي أعطيت لها أولية في التنمية أو ما يسمى بمناطق التوسع الاقتصادي.

3-النظام الخاص بالجنوب الكبير: ويخص ولايات أقصى الجنوب الكبير وهي ولايات أدرار، اليزي، تمنراست تندوف.

4-النظام الخاص بالطوق الثاني من الجنوب: ويخص بالاستثمارات المنجزة في الولايات المشكلة للطوق الثاني من الجنوب والتي لها أولية في التنمية وهي: غراديه، النعامة، ورقلة، الاغواط، وادي سوف، بسكرة والجلفة.

5-النظام المتعلق بالمناطق الحرة: ويتعلق بالفضاءات المحددة والتي لا تخضع لأنظمة الجباية والجمركية الداخلية، وقد ظهر هذا النظام أول ما ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ويتم تطبيقه الآن من طرف عدد من الدول السائرة في طريق النمو مثل تايوان.

6-نظام الاتفاقيات: ويخص الاستثمارات الهامة والاستراتيجية وتخص الاستفادة من المزايا المقدمة بالنسبة لأنظمة الخمسة الآلي مرحلتي والانجاز والاستغلال.

ـ المزايا الإضافية:

بالإضافة إلى هذه المزايا الإضافية يمكن أن يستفيد منها المستثمرين وهي:

*يمكن أن تستفيد الاستثمارات الجاري انجازها التي شرع استغلالها في غضون سنوات السابقة لصدور المرسوم التنفيذي السابق الذكر ان تستفيد من أحكامه.

* كما تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما من حيث حجم المشروع ومميزات التكنولوجيا المستعملة وارتفاع نسبة الاندماج الإنتاجي وارتفاع

[1] . شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 97-98.

الأرباح بالعملة الصعبة أو من حيث مرد ودية هذه الاستثمارات على المدى الطويل من امتيازات إضافية طبقا للتشريع المعمول به حيث يتم إبرام اتفاقية لحساب الدولة والمستثمر.

وبذلك فقد أعطيت فرصة كبيرة لتطوير الاستثمار في الجزائر بما فيها الاستثمار السياحي وبالتالي تطوير وتنمية القطاع وتوجد عدة أسباب من شأنها تشجيع المستثمر على الاستثمار في قطاع السياحة.

رابعا: أسباب الاستثمار في ميدان السياحة في الجزائر:

يعتبر الاستثمار في ميدان السياحة فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر ويرجع ذلك لعدة أسباب يأتي على رأسها كون الجزائر تزخر بثروات سياحية هامة ما استغلت بالطريقة المناسبة فإنها ستصبح قطبا سياحيا عالميا بالإضافة إلى جملة من الأسباب الأخرى نوجزها فيما يلي:

-تعدد وتنوع مناطق الجزائر ومناظرها والتي تختلف مما يؤدي إلى اختلاف منتجاتها السياحية.

- المناخ الجيد والدافئ على طول أيام السنة مما يجعلها بلادا سياحيا على طول السنة.

- ثروات طبيعية وتاريخية مميزة وكذلك تراث ثقافي متنوع ومختلف باختلاف المناطق.

- وجود الجزائر قريبة من الأسواق المراسلة للسواح لاسيما السياحة الأوربية.

- الطلب السياحي الداخلي مهم نوعا ما وبالتالي لابد من تلبية رغبات وطلبات الوطنيين.

- اعتبار قطاع السياحة من طرف الدولة كقطاع له أولوية مما سيضمن مزايا وضمانات هامة.

خامسا: مجالات الاستثمار وهيئات الدعم والتأطير التقني:

إن سياسة الاستثمار في الجزائر تعتمد على تشجيع المبادرات الخاصة وتحفيز الشراكة وبالتالي فإن دور الدولة سوف يصبح محدود ويقتصر على توفير الشروط الضرورية(لاسيما الظروف القانونية المراقبة والمتابعة) من أجل قيام صناعة سياحية منسجمة عن طريق التسهيلات المتعمدة المقدمة كما تهدف هذه السياسة أيضا إلى تهيئة تثمين واستغلال أمثل

للمناطق والتوسع السياحي ومن أجل توجيه ومساعدة المستثمرين أنشأت هيئتين متخصصتين في هذا المجال هما الوكالة الوطنية للتنمية السياحية والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية حيث تتخصص في الدراسات السياحية والفندقية[1].

سادسا: أثر المزايا الجنائية على قطاع السياحة:

إن تقديم المزايا الجبائية لا يعتبر من بين الأهداف التي تسعى إليها الحكومات، وذلك لما له من آثار سلبية على المداخيل الضريبية للدولة ولكن هذه المزايا تقدم تنشيط قطاع اقتصادي ما أو توجيه الاستثمارات الخاصة والعامة لنشاط ما.

سابعا: عمليات التجديد وإعادة الاعتبار:

إن عملية تجديد وإعادة الاعتبار للحظيرة الفندقية العمومية تكون محل ترقية مكثفة ومناسبة من خلال عمليات الخوصصة وذلك بمختلف أنواعها وفي هذا الإطار جاء الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 اوت 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية حيث أنه يحدد القواعد العامة للخوصصة والتي هي عبارة عن نقل أو تحويل الأصول أو رأس مال المؤسسات العامة إلى مؤسسات خاصة حسب نوعين من الأشكال:

- الشكل الأول: يتمثل في عملية نقل وتحويل كل أو جزء من الأصول المادية والمعنوية أو كل أو جزء من رأس المال الاجتماعي التابع لمؤسسة عامة إلى مؤسسة خاصة.
- الشكل الثاني: يتمثل في عملية تحويل التسيير للمؤسسات العمومية إلى المؤسسات الخاصة وهذا بواسطة صنع تعاقدية والتي تحدد أشكال شروط تحويل وتطبيق التسيير وقد خص هذا القانون المؤسسات عمليات الخوصصة لا تتم الموافقة عليها وتطبيقها إلا إذا كانت تهدف إلى إعادة بعث وتنشيط وتحديث المؤسسة والحفاظ على جزء من اليد العام.

[1] . الوكالة الوطنية للسياحة ص ص: 9-15.

المطلب الثاني: مخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025

ويعرف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية **(SNAT 2025)** والذي يبين كيف تعتزم الدولة في إطار التنمية وضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفاعلية الاقتصادية والدعم الايكولوجي على مستوى كافة التراب الوطني لعشرين سنة القادمة، ويعتبر الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها الإقليمي لآفاق.2025

وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية وكذا ترقيتها لتصبح من الوجهات المميزة في منطقة الأورو متوسطية، فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو حصيلة لمسار طويل من الأبحاث والتحريات والدراسات، الخبرات والمشاورات، فهو حصيلة دراسة واسعة من المتعاملين الوطنيين والمحليين الخواص منهم والعموميين على امتداد الندوات الجهوية والخلاصات التي توصلت إليها[1].

ويتمثل الرهان في ملائمة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مع جميع مراحل تطوره (الإعداد، الإنجاز، المتابعة) من طرف الفاعلين والمتعاملين المركزيين والمحليين في السياحة على مختلف المستويات (الإطارات الفندقية، أصحاب المطاعم، وكالات الأسفار، المرشدين، المتعاملين والجمعيات)، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خياراً بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل مورداً بديلاً للمحروقات.

ويعتبر هذا المخطط جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2025 الذي يظهر برنامج عمل الدولة في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية الفعالية الاقتصادية والدعم الإيكولوجي على مستوى كل مناطق التراب الوطني ل 20 سنة القادمة.

[1] . مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة2012، ص151.

ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق غايات هي:

-جعل السياحة محرك من محركات النمو الاقتصادي وقطاعا بديل لقطاع المحروقات.

-تنمية وتطوير القطاع السياحي إلى تنمية وتطوير القطاعات الأخرى التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مثل قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية ... الخ.

- ترقية السياحة والبيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

-تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري لأنها مكونات وعناصر المنتج السياحي التي تجذب العديد من السياح وخلق التميز بين مختلف مناطق الوطن.

-التحسين الدائم لصورة الجزائر، حيث يتم تحسين الصورة على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وكذلك السائح الأجنبي إعطائه كل الضمانات بما يخص الجوانب الأمنية وتوفير جميع متطلباته.

- التطور المتوازن للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لها والحفاظ على مناطق التوسع.

-إدماج الأنشطة السياحية في اليات وأدوات تهيئة الأقاليم الحضرية.

-تثمين الموارد البشرية والتي تعتبر كركيزة أساسية لتحقيق التطور السياحي[1].

أولا: المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية واختيار الفروع الواجب تطويرها:

حسب هذا المخطط الذي يرمي إلى ترقية وتطوير السياحة الجزائرية، بأن التحول الجزائري السياحي يتركز بالأساس على مفهوم جديد للسياحة تشكل إدارة الموارد البشرية الركيزة الأساسية له، كما أن الاستراتيجية التي تم وضعها اعتمد فيها على تشخيص واقع السياحة في الجزائر.

[1] . وزارة السياحة، **البيئة وتهيئة الإقليم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، فحص وتشخيص السياحة الجزائري الكتاب الأول، ص03.

1-الموقع الجديد للسياحة الجزائرية وشركاء التنفيذ:

أ-الموقع الجديد للسياحة الجزائرية:

-الموقع في الفروع الجديدة الواعدة.

- الاستفادة من تجارب البلدان المنافسة في الحوض المتوسط.

-إجراء تكييف يتماشى مع الاستهلاك الحديد والطلب الدولي.

-الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع المستمر للطلب الوطني.

- التوفيق بين الطلب الداخلي والخارجي.

ب-الموقع الجديد مقارنة بمؤهلات الجزائر:

نظرا لمؤهلات الجزائر السياحية فإنه يتعين عليها تنويع عرضها بما يتوقع مع تنوع الطلب وذلك بتنمية مجالات جديدة من أجل توسيع المنتوجات السياحية تنويعها لتساير الطلب الدولي الجديد لذلك يجب القيام بعملية دراسة قبلية للسوق السياحية العالمية، والطلب الجديد والزبائن المحتملين وانتظارهم والمنتوجات التي يريدونها، كما تتمحور هذه العروض السياحية الإضافية حول تثمين الرصيد الثقافي والحضاري، وذلك بترميم الآثار والمعالم التاريخية.

وأيضا:

-تنويع الوجهات السياحية مثل: الجنوب والساحل وتنويع المنتجات والشركاء حتى لا يكون منتوج واحد.

-طرح منتجات وخدمات جديدة مثل الغولف، الأنشطة المالية، النوادي، البواخر السياحية المائية، الفضاءات الفكرية.

ج-المنتوجات الجديدة التي ترسخ الموقع الجديد:

تتنوع وتتعدد الموارد السياحية الجزائرية مع تميز بعض منها والتي تعبر عن خصوصيتها وتميزها مثل: المنتوج الصحراوي، بالإضافة إلى وجود موارد أخرى أصبحت بمنافسة دولية كسياحة الاستجمام والسياحة الرياضية والسياحة البيئية والطبيعية حيث أن المناطق الجزائرية

تمتاز بالتنوع والعذرية إلا أن الوزارة الوصية تركز على المنتوج الصحراوي كمنتوج مميز للسياحة الجزائرية إلا أنه يمكن إضافة بعض المنتوجات مثل السياحة الاستشفائية والرياضية[1].

ت-الشركاء الخمسة لتبني التحول السياحي:

-السواح (المستهلكون): الواجب إقناعهم بالوجهة الجزائرية وخصوصيتها وتميزها عن باقي الوجهات المعروضة.

-الموجهون من وكالات السفر، ناقلين، مرشدين، صحفيين.

-المستثمرين والمطورون الراغبين في الحصول على عائد سريع لاستثماراتهم.

- أصحاب الفنادق وأصحاب المطاعم.

-المواطن الذي يحتاج على التحسيس بأهمية القطاع السياحي وبآثاره الإيجابية حتى تكون له مساهمة مباشرة في النهوض بالسياحة.

الشكل رقم2-2: المتعاملون والشركاء الخمسة

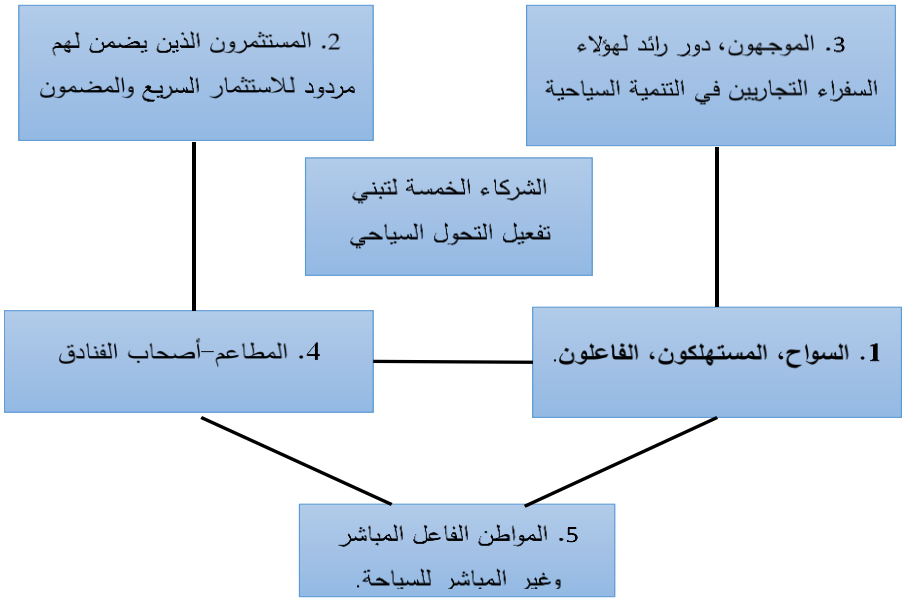

المصدر: مديرية السياحة لولاية بومرداس

[1]. وزارة السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

2-خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

يفرض أي نوع من أنواع التخطيط تحديد الأهداف المادية وتحديد الميزانية التقديرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وقد حدد المخطط التوجيهي جملة من الأهداف المادية والنقدية ذلك وفق مراحل حيث يتوقع أن يصل عدد السواح لسنة 2025، 11مليون سائح كما يلي[1].

أ-الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2008-2015:

يقدر عدد الأسرة المطلوب توفيرها 75,000 سرير من النوعية الجيدة وقد تم تحديد هذه الأرقام بالاعتماد على الأرقام المحققة من طرف دول الجوار وتنقسم إلى 40.000 سرير وفق المقاييس الدولية منها 300.00 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا و10.000 سرير إضافي في المدى المتوسط وهذا على مستوى الأقطاب ذات الأولوية التي يتوقع أن تمثل نصف قدرة الاستقبال كما يفترض أن توفر هذه الاستثمارات 400.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر و91.600 مقعد بيداغوجي[2].

ب-الأهداف النقدية للمرحلة الأولى 2008-2015:

تم تقدير الأموال الضرورية لتحقيق مختلف الاستثمارات التي تدمج الجزائر في السوق السياحية الدولية سواء كانت استثمارات عمومية أو خاصة ب 2.5 مليار دولار أمريكي كما يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص المادي المتمثل في الهياكل القاعدية تهيئة المناطق الطبيعية والاتصال ب 60.000 دولار أمريكي على استثمارات مادية و55.000 دولار أمريكي على استثمارات غير مادية، ومن أجل توفير 40,000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار دولار على مدى سبع سنوات لأفاق 2025 أي 350 مليون دولار أمريكي سنويا كما يمكن أن يتجاوز هذا المبلغ مليار 1 دولار أمريكي.

---

[1] . وزارة السياحة، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2]. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مرجع سبق ذكره، 2008،ص17.

ج-حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة:

يتوجب على السلطات العمومية التكفل ب 375 مليون دولار امريكي على مدى سبع سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبة للامتياز أي 54 مليون دولار أمريكي في السنة والجدول الموالي يوضح بعض الأرقام التقديرية الأداء السياحية.

جدول رقم 2-2: توقعات أداء القطاع السياحي في الجزائر للسنوات 2007-2015

السنة	2007	2015	المضروب فيه
عدد السواح	1.7مليون	2.5مليون نسمة	×1.47
عدد الأسرة	84.869يعاد تأهيله	75.000سرير فخم	1.8×159869
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7 بالمائة	3 بالمائة مقدرة	×1.3
إيرادات (مليون دولار)	2,5	1500 الى 2000	7× الى 9
مناصب شغل	200.000	400.000	×2
التكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600	142800

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الكتاب 02 ص 18

ت- المشاريع الأولية المرحلة الأولى 2008/2015 :

تم اقتراح العديد من المشاريع البعض منها تم تجسيده وأخرى ما تزال في مراحل الدراسة وهي كما يلي:

فنادق السلاسل Chaine Hôtelière U عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب 29386 سرير عشرون قرية سياحية ذات امتياز وأرضيات جديدة مدمجة للتوسع السياحي: للتناسب مع الطلب الداخلي والخارجي وتتواجد هذه القرى في المناطق التالية: مسيدة والحناية

بالطارف سيدي سالم بعنابة باغزيون ببجاية قرية الامتياز البحر المتوسط ببود واو البحري والصغيرات ببومرداس، بالإضافة إلى القرية سياحية بقورصو ببومرداس، زرالدة، سيدي فرج ،الجزائر الساحل، موريتي بالجزائر، عين ثور بعين طاية، المرسى بالجزائر، قرية سياحية بامتياز ببوها رون، واد بلاغ سيزري، كولونيل عباس بتيبازة أما منطقة الغرب قد تم برمجة القرى التالية: بهليوس كريستال ومداع بوهران، موسكا ردا تلمسان، قرية الامتياز بقصر ماسين بتيمي مون ولاية أدرار .....

– الحظائر البيئية والسياحية: تم تحديد الحظائر التالية من أجل الاستثمار فيها وهي: حديقة دنيا عنابة، حديقة دنيا بقسنطينة، حديقة دنيا بالجزائر العاصمة، حديقة دنيا بوهران، حدائق الواحات.

– مراكز العلاج والترفيه: تم تحديد كذلك الحمامات التالية: حمام قرقور، حمام ملوان، وقد بلغ عدد المشاريع التي تم الانطلاق فيها 80 مشروع في عدة مناطق من الوطن وموزعة حسب الجدول التالي

جدول رقم 2–3: المشاريع التي تم الانطلاق فيها لمخطط 2025.

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
الشمال الشرقي	23
شمال الوسط	32
الشمال الغربي	18
الجنوب الغربي "الواحات"	04
الجنوب الغربي "توات–قراره"	02
الجنوب الكبير "الهقار"	01
الجنوب الكبير "الطاس يلي"	00
المجموع	80

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الكتاب 2ص 19

تعتمد عملية تحويل الجزائر إلى بلد سياحي له مكانة بمستوى الموارد السياحية المتوفرة فيه على عدة عناصر من اهمها صورة الجزائر في الأسواق الدولية ولدى السائح الأجنبي، بالإضافة إلى ترقية وتوفير منتوجات ذات نوعية ترقى لمستوى المنافسة العالمية المفروضة عليها مع توفير تجهيزات متميزة على مستوى الأقاليم و الأقطاب الجذابة، مع ضرورة تحقيق شاك بين الدولة والجماعات المحلية الجمعيات والمهنيين في القطاع العام والخاص ومجمل القطاعات الاقتصادية دون إغفال الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية ودور السياحية و كل هذه العناصر يجب أن ترفق بمخطط عملي للتمويل.

خلاصة الفصل الثاني:

تبنت الجزائر بعد الاستقلال نهج اقتصاديا متمثل في الصناعات المصنعة، والذي لم يولي أهمية كبرى لقطاع السياحة، بالرغم ما للجزائر من مؤهلات سياحية مميزة، ثم جاء ميثاق السياحة لسنة 1966، والذي رسم الخطوط الأولى للسياحة الجزائرية، ثم جاءت مخططات الوطنية 1967 إلى غاية 1990، والتي لم تحقق نتائج إيجابية في زيادة عدد الهياكل السياحية، التي لا تزال ليومنا هذا، ولكنها لم تكن كافية لتحسين صورة المنتج السياحي الجزائري وترقيته محليا أو دوليا.

كما كان للأحداث التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات من عدم استقرار أمني وذلك لتعرضها لعدة هجمات إرهابية وتخريب المنشآت الدولية، كل هذه الأحداث وغيرها جعلت القطاع السياحي الجزائري يتخلف ويتراجع بصورة واضحة.

بعد عودة الاستقرار والأمن إلى البلد، عملت الدولة الجزائرية على إعادة بعث القطاع السياحي من خلال فتح المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية بتبني خيار الخوصصة والشركة الأجنبية في المجال السياحي فأعطت تحفيزات وضمانات متعددة للمستثمرين وهذا ما جعل السوق السياحية الجزائرية تنتعش، ولكنها لا تزال بعيدة عن متطلبات السوق السياحية العالمية.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

تمهيد الفصل التطبيقي:

تطرقنا في الجانب النظري من البحث إلى دراسة المفاهيم والخدمات السياحية وكذا الفندقية والعلاقة الموجودة بينها، لذلك سوف نحاول من خلال الجانب التطبيقي تخصيص دراستنا على دراسة ميدانية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس، وذلك بتقسيم الخدمات السياحية والفندقية، ومدى تأثيرها على السائح (النزيل) من خلال معرفة ردود أفعاله، أرائه، انطباعاته، وبما يشعر به اتجاه هذه الخدمات المقدمة له، وعلى هذا الأساس ارتأينا أن تشمل الدراسة في هذا الفصل على:

- تقديم مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.
- المنتوج السياحي لولاية بومرداس.
- دراسة حالة لولاية بومرداس.

المبحث الأول: تقديم مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

يتم تسيير قطاع السياحة والصناعة التقليدية على مستوى ولاية بومرداس من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية، بالإضافة إلى غرفة الصناعة التقليدية والخزف للولاية.

المطلب الأول: المرسوم القاضي بإنشاء المديرية.

المرسوم التنفيذي رقم 95-260 المؤرخ في 3 ربيع الثاني 1416 الموافق لسنة 1995 المتضمن إنشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد قواعد تنظيمها وسيرها.

حيث تم آخر تعديل للمرسوم التنفيذي 10-257 المؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1431 الموافق ل 20 أكتوبر سنة 2010، يتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها:[1]

- بناء على تقرير وزير السياحة والصناعة التقليدية.
- بناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125 الفقرة 2 منه.
- وبمقتضى القانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق ل 7 ابريل سنة 1990 المتعلق بالولاية، المتمم.
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي 99-240 المؤرخ في 17 رجب سنة 1999 والمتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة.
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق ل 28 ماي سنة 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها.

[1] . المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010، يتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة العدد 63، ص ص: 18-19.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 05 شوال عام 1424 الموافق ل 29 نوفمبر سنة2003 والمتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-216 المؤرخ في 04 جمادى الأول عام 1426 الموافق ل 11جويلية سنة 2005 والمتضمن إنشاء مديرية السياحة بالولاية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة.

الشكل رقم3-1: الهيكل التنظيمي لمديرية السياحةلولاية بومرداس.

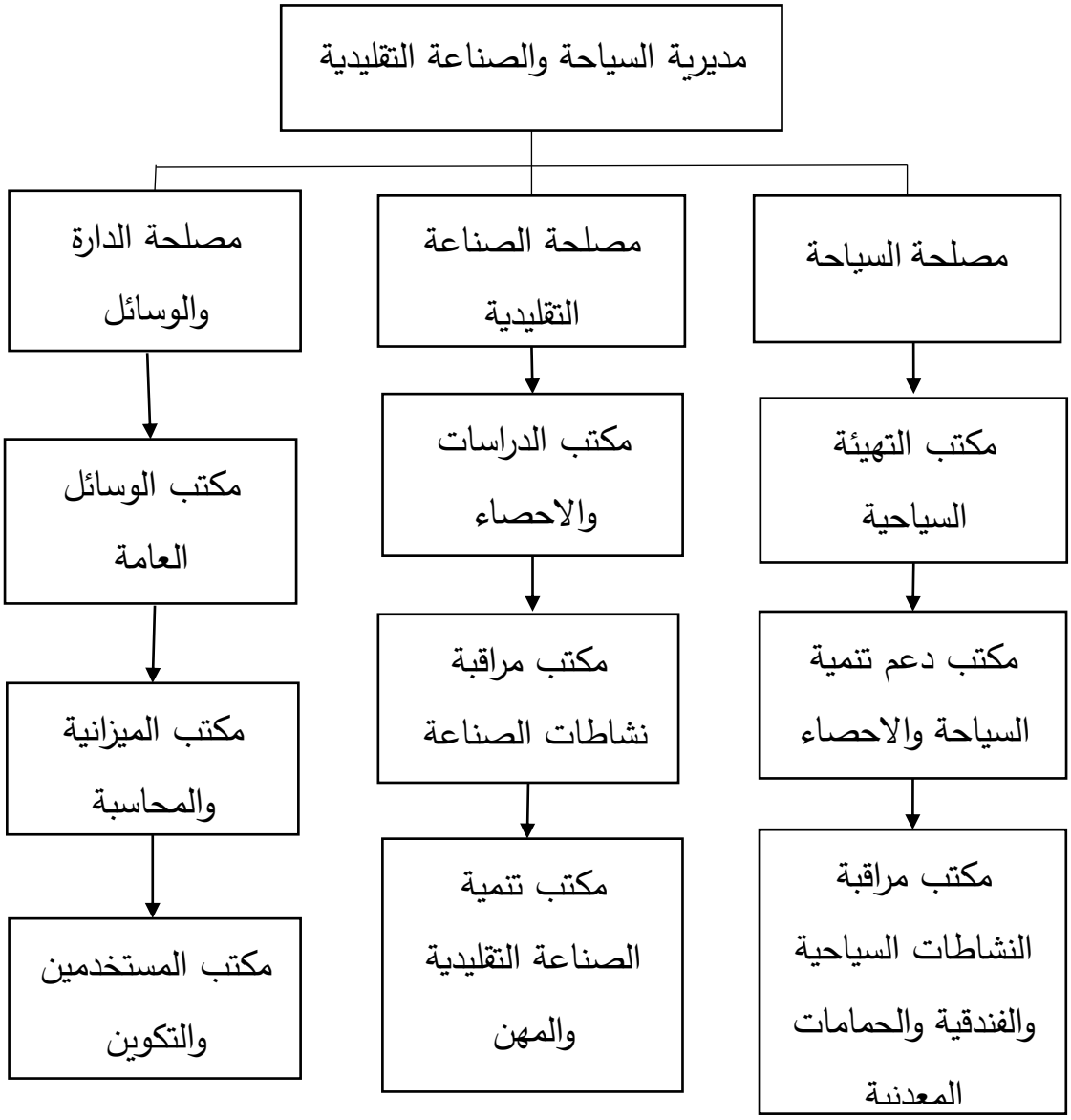

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

المطلب الثالث: المهام والصعوبات التي تواجهها المديرية.

للمديرية عدة مهام توجه لها من طرف وزارة الوصية عليها لكن لتلك المهام صعوبات كثيرة.

أولا: المهام.

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية.
- المبادرة بكل إجراء من شأنه محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المحلية.
- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية.
- تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية.
- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها.
- جمع وتحليل وتزويد إليه الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الإحصائية حول النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمان نشرها.
- المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لا سيما في ميادين الاستثمار وتكوين المواد البشرية.
- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال.
- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية، لا سيما تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن المرتبطة بالنشاط السياحي.
- السهر على تلبية حاجيات المواطنين وتطلعات السواح في مجال الراحة والاستجمام والترفيه.
- ضمان تنفيذ ميزانيات التجهيز والتسيير في جانبه السياحي.

- ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية وجود النشاطات السياحية.
- المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل النشاطات السياحية بصناديق الجنوب والهضاب العليا.
- تنشيط وتأطير المصالح الخارجية والفضاءات الوسيطة والحركة الجمعوية التي تنشط في السياحة على المستوي المحلي.
- المشاركة بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد وتنفيذ أعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف وتثمين الموارد البشرية.
- المساهمة في إعداد المخطط السنوي والمتعدد السنوات التنمية السياحة في الولاية.
- إعداد حصائل النشاطات الثلاثية والسنوية للنشاط السياحي.

ثانيا: الصعوبات.

- مشكل العقار.
- نقص الثقافة السياحية لدى المواطن الجزائري.
- نقص الجمعيات الفاعلة والتي من شانها المساهمة في تسويق المنتوج المحلي
- نقص في التسويق بين مختلف القطاعات: الإعلام، الثقافة، الصيد البحري، والنقل مما يحول دون الدفع بعجلة تطوير القطاع السياحي.
- اقتصار نشاطات وكالات السياحية على تنظيم العمرة ونادرا ما تقوم بتسويق المنتوج المحلي.
- ضعف شبكة الطرقات مما يتسبب في نشوز السياح عن الإقبال لشواطئ الولاية.

المبحث الثاني تقديم الولاية وقطاعها السياحي.

تتوفر ولاية بومرداس على مؤهلات وإمكانيات معتبرة (طبيعية، منشآت قاعدية) هذا ما أهلها بأن تكون ولاية سياحية.

المطلب الأول: تقديم ولاية بومرداس.

ولاية بومرداس ولاية ساحلية، نشأت نتيجة التقسيم الإداري لـ 1984/04/03 طبقا للمرسوم رقم84-79، وكان لها شرف احتضان مقر أول حكومة مؤقتة للجزائر المستقلة.

تقع ولاية بومرداس في شمال الجزائر وذلك بين ولاية تيزي وزو وولاية الجزائر، أما عاصمتها فهي بومرداس، حيث أنها تمتد على شريط ساحلي يزيد طوله عن ثمانين كيلومترا، أما فيما يخص مساحة هذه المدينة تقدر بحوالي 1456.68 كم²، بينما يبلغ عدد السكان حوالي 831.000 نسمة، أما فيما يخص حدود هذه المدينة، فتقع ولاية الجزائر من الغرب، بينما ولاية البليدة من الجنوب الغربي، وولاية البويرة من الجنوب، ومن الشرق ولاية تيزي وزو، بينما يقع البحر الأبيض المتوسط على الحدود الشمالية من هذه المدينة.

أولا: المناخ: المناخ السائد في هذه الولاية هو مناخ البحر الأبيض المتوسط، فيكون بارد ورطب في الشتاء، بينما يكون حار وجاف صيفا، تتراوح كمية الأمطار المتساقطة سنويا على هذه الولاية بين 500 إلى 1300مم، عادة ما تبدأ الأمطار بالتساقط منذ بداية شهر أكتوبر وحتى نهاية شهر مارس. تتميز المناطق الساحلية بأنها ذات جو لطيف، يبلغ معدل الحرارة السنوي حوالي 18 درجة على خط الشريط الساحلي و25 درجة في المناطق الداخلية للولاية.

ثانيا: التضاريس: أما فيما يخص التضاريس فإن المنطقة الجبلية تشكل منها ما نسبته 26% بينما تبلغ نسبة منطقة الهضاب والمرتفعات منها حوالي 26.5%. في حين أن منطقة الأراضي المستوية تشكل ما نسبته 36.5% منها تقريبا.

ثالثا: التقسيم الإداري: أما فيما يخص التقسيم الإداري فإن هذه الولاية مكونة من تسعة دوائر، هذه الدوائر هي دائرة بغلية، ودائرة بودواو، ودائرة بومرداس، ودائرة دلس، ودائرة برج منايل، ودائرة خميس الخشنة، ودائرة الناصرية، ودائرة بسر، ودائرة الثنية.

رابعا: البلديات: أما فيما يخص البلديات في هذه الولاية فعددها اثنين وثلاثين بلدية، هذه البلديات هي بومرداس، وقورصوا، وتجلبين، وبرج منايل، وجنات، ولقاطة، وزموري، وأولاد عيسى، وبودواو. وقدارة، وأولاد هداج، وبودواو البحري، ودلس، وبن شود، واعفير، والثنية، وسوق الحد، وبني عمران، وعمال، ويسر، وسي مصطفى، وخميس الخشنة، وأولاد موسى، وحمادي، والناصرية، وبغلية، وسيدي داود، وتاورقه. الظواهر الطبيعية تكلف هذه الولاية من مجموعة جبال والأنهار والشاطئ البحري، عاصمة هذه الولاية هي مدينة بومرداس، وتقع هذه المدينة على خط الزلازل، حيث أنها شهدت أكثر من زلزال عنيف، من أعنف الزلازل التي شهدتها (زلزال بومرداس)، الذي حدث عام 2003، حيث ضرب بقوة 6.8 ريشتر. من أشهر الجبال في هذه الولاية جبل الخشنة، وجبل بوزقزة، وجبل بوخنفر، وجبل بو عروس، وجبل بوظهر، وجبل الصومعة، وجبل جراح، جبيل لالا أم السعد، وجبل سيدي داود.

المطلب الثاني: المؤهلات السياحية للولاية.

بومرداس ولاية ثرية بموارد سياحية هامة مما جعلها مقصدا للسياح في كل فصول السنة وخاصة في فصل الصيف بفضل شرائطها ذات الرمال الذهبية الناعمة، مناظرها الخلابة يضاف إليها حسن الاستقبال والأمن في جو تسوده راحة البال والاطمئنان مما يجعلها قبلة لكل من يبحث عن الراحة والاستجمام، في بومرداس هي:

أولا: سياحة ساحلية: بفضل الشريط الساحلي الممتد على طول 80.33 كلم من بود واو البحري غربا إلى اعفير شرقا بشواطئها ال 35 المسموحة للسياحة برمالها الذهبية الناعمة، تعد بومرداس من بين الولايات الساحلية التي تشهد تزايدا مضطردا للمصطافين من سنة لأخرى.

ثانيا: سياحة حموية: يعتبر منبع تلات ببلدية عمال، المنبع الوحيد والمتميز بموقعه وبخصوبة مياهه المعدنية يضاف إليه الشريط الساحلي، يمثلان فضاءات خاصة للنهوض بالمشاريع الحيوية والاختصاص في المنتوج الحموي والعلاج الطبيعي بمياه البحر.

ثالثا: سياحة بيئية: تتميز ولاية بومرداس بفضاءات خضراء تدعوكم لاكتشاف الثروة الغابية والحيوانية التي تزخر بها الولاية والتي تسمح بالعديد من النشاطات الرياضية، الصيد، التسلق والمشي، وفي هذا الإطار برمجت مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس تهيئة ثلاث دورات سياحية وسياحة بينية بكل من (بني عمران، سد الحميز، قاعدة الحياة الكحلة)

رابعا: سياحة ثقافية: لمحبي السفر عبر الزمن توفر بومرداس العديد من المواقع الأثرية التي تعود لحقب زمنية مختلفة كقصبة دلس، الموقع الأثري لزموري، الصخرة السوداء، قبر باي التيتري محمد بن علي المدعو الذباح بناحية قورص، منارة دلس ... الخ.

خامسا: سياحة علمية: تتوفر ولاية بومرداس على قطب جامعي ومركز إشعاع علمي وحضاري هام يحتوي على عديد من التخصصات إلا وهي جامعة أمحمد بوقرة، بالإضافة للعديد من المعاهد ذات البعد الوطني والإفريقي كالمعهد الجزائري للبترول(IAP) ، المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية(INPED) ، مركز البحث والتطوير التابع لمجمع سوناطراك (CRD)، المعهد الوطني المتخصص في السياحة والفندقة بالكرمة، المعهد الوطني في التكوين المهني عد الحق من حمودة.

سادسا: السياحة الرياضية والترفيهية: تتوفر ولاية بومرداس على ملعب أولمبي كبير احتضن العديد من مباريات البطولة والكأس، ميدان سباق الخيل الأمير عبد القادر الكائن بزموري الذي يعد من بين أهم الميادين على المستوى الوطني بالإضافة إلى الرياضة الشاطئية والبحرية .

سابعا: السياحة الدينية: بومرداس ولاية الزوايا نجد فيها:

زاوية سيدي علي بن أحمد البومرداسي وتقع بمدينة تجلابين، زاوية عبد الرحمان الثعالبي بلدية يسر، زاوية سيدي احمد بلعباس وتقع ببلدية زموري، ضريح سيدي المجني ويقع قرب

بلدية دلس، ضريح سيدي الحرفي ويقع بالقصبة السفلى بدلس، ضريح سيدي البخاري ويقع بالقصبة العليا بدلس. ضريح وزاوية سيدي أعمر الشريف بمنطقة سيدي داود، ضريح سيدي إبراهيم شمال شرق مدينة فدس على نتوء صخري مطل على البحر بالإضافة إلى أضرحة أخرى تتوزع على مختلف البلديات.

المطلب الثالث: مناطق التوسع السياحية في الولاية.

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 232/88 المؤرخ في 1988/11/05 المحدد لمناطق التوسع السياحي، المرسوم التنفيذي رقم 131/10 المؤرخ في 29 أبريل 2010، والمرسوم التنفيذي رقم 308/16 المؤرخ في 2016/11/28 تتوفر الولاية على ثلاثة عشر (13) منطقة للتوسع السياحي بمساحة إجمالية تقدر 4893.30 هكتار.

الجدول رقم(3-1): مناطق التوسع والمواقع السياحية لولاية بومرداس.

منطقة التوسع السياحي	الموقــع	المـساحة
بود واو البحري	دائرة: بود واو بلدية: بود واو البحري	419 هـ
قورصوا	دائرة: بومرداس بلدية: قورصوا/بومرداس	173 هـ
قورصوا 2	دائرة: بومرداس بلدية: قورصوا	226 هـ
بومرداس	دائرة: بومرداس بلدية: بومرداس	194 هـ
الكرمة	دائرة: برج منايل/ الثنية بلدية: بومرداس/الثنية	175 هـ
زموري غرب	دائرة: برج منايل/ الثنية بلدية: زموري/ الثنية	406 هـ
زموري شرق	دائرة: برج منايل بلدية: زموري/لقاطة	1862 هـ
رأس جنات	دائرة: برج منايل بلدية: جنات	463 هـ
واد سباو	دائرة: بغلية بلدية: سيدي داود	520 هـ
تقدمت	دائرة: دلس بلدية: دلس	162.5 هـ
صالين	دائرة: دلس بلدية: دلس/اعفير	137.5 هـ
الكحلة "زيما"	دائرة: خميس الخشنة بلدية: الاربعطاش	140 هـ
منبع ثلاث	دائرة: الثنية بلدية: عمال	15.30 هـ
المجموع		4893.30

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس.

-عشرة مناطق توسع سياحي مصنفة سنة 1988 بمساحة إجمالية تقدر ب 4512 هكتار وهي (صالين، تاق دامت، بود واو، قورصوا، الكرمة بومرداس، الكرمة، زموري غرب، زموري شرق، جنات، واد سباو).

أولا: مناطق التوسع والمواقع السياحية الجديدة:

بغية توسيع الوعاء العقاري وتنويع المنتوج السياحي، على غرار المنتوج السياحي الساحلي تم اقتراح (06) ست مناطق ومواقع سياحية جديدة لدراستها وتهيئتها فالبرنامج القطاعي في إطار البرنامج القطاعي لسنة 2010.

الجدول رقم (3-2): مناطق التوسع والمواقع السياحية الجديدة لولاية بومرداس

الحصة	اسم المنطقة المقترحة	الموقع	المساحة المقترحة
الحصة (1)	أولاد معمر	الدائرة: خميس الخشنة البلدية: الاربعطاش	24,4 هكتار
	سد الحميز	الدائرة: خميس الخشنة البلدية: الأر بعطاش	12,4 هكتار
	ذراع لحفى	الدائرة: بود واو البلدية: بوزقزة قدارة	47 هكتار
الحصة (2)	سد بني عمران	الدائرة: الثنية البلدية: بني عمران	16 هكتار
	القلعة	الدائرة: الثنية البلدية: بني عمران	19 هكتار
	إغيل	الدائرة: الناصرية البلدية: الناصرية	16 هكتار
	المجموع	**06**	**134,80 هكتار**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

ثانيا: مواقع التوسع والمواقع السياحية المقترحة للتصنيف.

بغية توسيع الوعاء العقاري وتنويع المنتوج السياحي، على غرار المنتوج السياحي الساحلي تم اقتراح (08) ثمانية مناطق ومواقع سياحية جديدة لدراستها وتهيئتها:

- وتوجد واحدة حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة من أجل التصنيف (ذراع لحفى).

الجدول رقم(3-3): مناطق التوسع والمواقع السياحية المقترحة لولاية بومرداس

الحصة	اسم المنطقة المقترحة	الموقع	المساحة المقترحة	ملاحظة
الحصة (1)	أولاد معمر	الدائرة: خميس الخشنة البلدية: الأربعطاش	24,4 هكتار	تطوير السياحة البيئية والترفيهية
	سد الحميز	الدائرة: خميس الخشنة البلدية: الأربعطاش	12,4 هكتار	تطوير السياحة البيئية والترفيهية
	ذراع لحفى	الدائرة: بود واو البلدية: بوزقزة قدارة	47 هكتار	تطوير السياحة البيئية والجبلية
الحصة (2)	سد بني عمران	الدائرة: الثنية البلدية: بني عمران	16 هكتار	تطوير السياحة البيئية والترفيهية
	القلعة	الدائرة: الثنية البلدية: بني عمران	19 هكتار	تطوير السياحة البيئية والجبلية
	إغيل	الدائرة: الناصرية البلدية: الناصرية	16 هكتار	تطوير السياحة البيئية والجبلية
	المجموع	**06**	**134,80 هكتار**	

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدبية لولاية بومرداس

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

حتى تكون الدراسة ذات مدلول صحيح كانمن الواجب أن ترافق بالدراسة الميدانية التي تجعل من الأفكار النظرية نتائج واقعيةذلك وفقا لخطولت متسلسلة تؤدي الغرض في تثمين الموضوع.

المطلب الأول: الاستثمار السياحي للولاية.

إن تأثير وتأثر النشاط السياحي الواسع النطاق على مختلف القطاعات يجعلها محطة اهتمام وأولوية للدولة لاسيما في الظروف الراهنة، بحيث تتدرج مساعي الولاية ضمن الاستراتيجية المنتهجة من طرف الدولة والمحددة للسياسة السياحية المستدامة للنهوض بهذا القطاع الحساس والذي سيكون الرهان المستقبلي للولاية بالنظر إلى ما يدره من خلق الثروة و قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ومساهمته في امتصاص البطالة من خلال خلق مناصب شغل، إن التوجه الصحيح والصريح للدولة في اعتماد قطاع السياحة كأحد مقومات التنمية يفرض علينا، كولاية فتية تتوفر على مقومات ومؤهلات طبيعية سياحية، ثقافية تؤهلها أن تكون قطبا سياحيا بامتياز، انتهاج سياسة واضحة المعالم والأهداف، كفيلة بتفعيل النشاط السياحي الذي يعتمد أساسا على إقامة مشاريع استثمارية جادة تستجيب للمعايير والمواصفات العالمية سيما : الخبرة ، الجودة ورأس المال.

في إطار متابعة وضعية الاستثمار السياحي الخاص بالولاية، تحصي مديرية السياحية والصناعة التقليدية (58) ثمانية وخمسون مشروعا سياحيا معتمدا من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بالمصادقة على مخططات المشاريع السياحية طبقا لأحكام القانون 99/01.

تصنف هذه المشاريع كما يلي:

الشكل رقم (3-2): تصنيف المشاريع لولاية بومرداس.

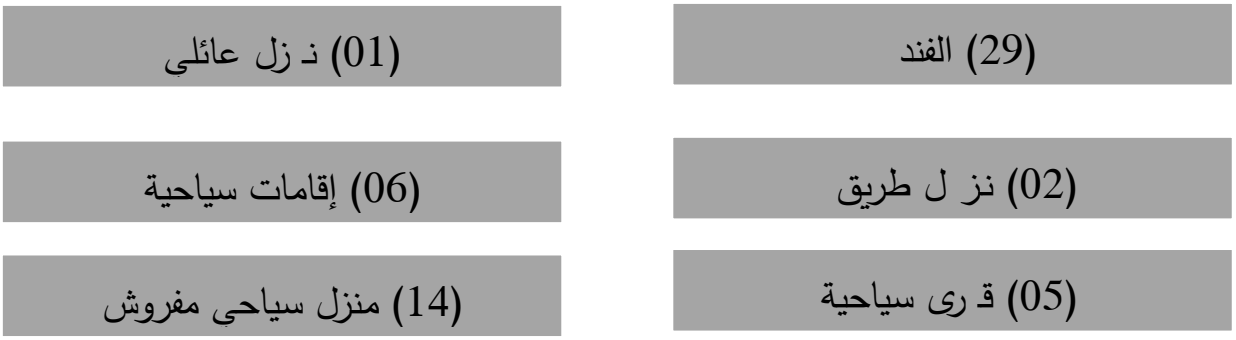

المصدر: مديرية السياحة بومرداس.

أولا: الطبيعة القانونية لأرضيات المشاريع.

الشكل رقم (3-3): الطبيعة القانونية للمشاريعالمنجزة

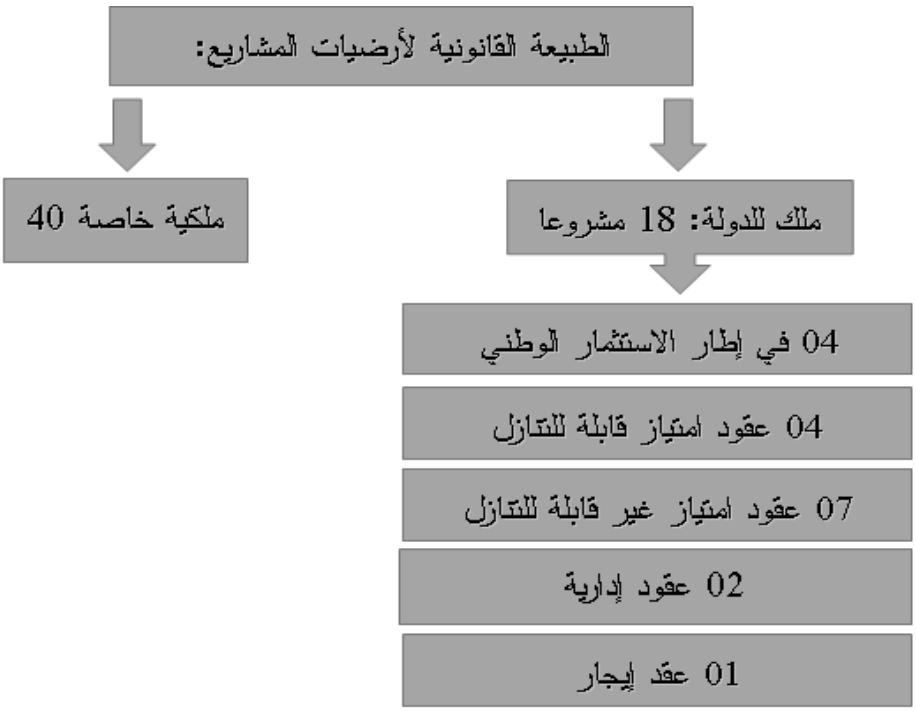

المصدر: من إعداد الطلب.

– من أصل 58 مشروع 18 مشروع فقط يعود ملك للدولة، 04 في إطار الاستثمار الوطني 04 عقود امتياز قابلة للتنازل 07 عقد امتياز غير قابل للتنازل 02 عقود إدارية، 01 عقد إيجار، و40 مشروع ملك خاص.

من أصل 58 مشروع مقسمة كالتالي:

- 16 مشروع في طور الإنجاز.
- 05 مشاريع موقفة الأشغال.
- 37 لم تنطلق بها الأشغال.

جدول رقم(3–4): المشاريع في طور الإنجاز والمشاريع المنجزة في الولاية.

المشروع	طبيعة المشروع	الموقع	عدد الأسرة	مناصب الشغل	مبلغ المشروع دج	نسبة تقدم الأشغال %
قرية سياحية	طور الانجاز	زموري شرق	400	67	471	95
مركب سياحي	طور الانجاز	قورصوا	107	20	65.112	65
قرية سياحية	طور الانجاز	دلس	194	72	116.993	50
إعادة تهيئة فندق	طور الانجاز	بومرداس	58	30	22.717	70
إعادة تهيئة فندق	طور الانجاز	أولاد موسى	64	20	36.660	85
فندق	طور الانجاز	خميس الخشنة	144	112	650	25
فندق	طور الانجاز	بومرداس	344	60	785	25
فندق	طور الانجاز	بومرداس	164	60	400	50
فندق–مطعم	منجزة	بومرداس	28	12	3.966	95
فندق	منجزة	بومرداس	90	80	26260	95

–المبلغ 1 دج 1000 دج **المصدر**: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بومرداس

في هذا الجدول يوجد 10 مشاريع في طور الإنجاز 06 منها تجاوزت 70 بالمئة نسبة الأشغال فيها و02 منها وصلت الأشغال فيها 50 بالمئة والمشرعين الباقين لم يتجاوزوا 25 بالمئة.

ثانيا: مشاريع توقفت بها الأشغال: هناك 05 مشاريع معتمدة.

الجدول رقم (3-5): المشاريع المتوقفة الاشغال لولاية بومرداس.

الرقم	البلدية	المستثمر	طبيعة المشروع	الموقع		الطبيعة القانونية لأرضية المشروع	طاقة الايواء	مناصب الشغل	تاريخ الموافقة الميدانية	التكلفة مليون دج	نسبة تقدم الأشغال	المشاكل المطروحة
				داخل	خارج							
01	ز	لجان عبد الله	فندق	*		عقد إيجار 36 سنة	58	30	01 مارس 2012	220	%70	توقف لأسباب أمنية، لم تستأنف الأشغال بسبب وفاة صاحب المشروع
02		طوبجي أحمد	فندق		*	عقد تنازل في إطار الاستثمار الوطني	30	10	20 فيفري 2006	80	%70	متوقف بسبب مشاكل مالية، المعني غير قادر على تمويل المشروع ويرفض طلب قرض بنكي
03		رزوق يوسف	فندق		*	عقد بيع	112	40	01 مارس 2000	310	%85	متوقف بسبب مشاكل مع البنك الممول وكذا عدم احترام النشاط المذكور في عقد البيع
04		رحمون عبد القادر	فندق	*		عقد تنازل في إطار الاستثمار الوطني	82	71	09 فيفري 2016	600	%80	تقدم المعني بطلب للحصول على موقف للسيارات المحاذي للمشروع، تم رفضه من طرف اللجنة الولائية
05		علي شيخ أرابح	تحويل فيلا إلى فندق		*	ملكية خاصة	58	30	04 جوان 2014	22.71	%70	كتوقف بسبب مشاكل مالية، بصدد طلب قرض بنكي

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بومرداس

ثالثا: أسباب توقف المشاريع:

-صعوبات مالية بالنسبة لبعض المشاريع مثل (مشروع طبجي، علي شيخ أرابح).

-وفاة مالكي المشاريع والتعذر على الورثة إعادة بعثها (مشاكل الميراث) وهو الحال بالنسبة لمشروع لجان عبد الله.

-مشاكل تقنية تتعلق بعدم مطابقة البيانات لرخصة البناء، وكذا عدم احترام بنود دفتر الشروط (مشروع رزوق يوسف).

-أسباب أمنية (تعرض صاحب المشروع للاختطاف).

37 مشروع لم تنطلق بها الأشغال.

يمكن تلخيص أهم أسباب عدم انطلاق المشاريع السياحية في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-6): المشاريع لتي لم تنطلق بها الأشغال لولاية بومرداس.

أسباب عدم الانطلاق	عدد المشاريع المعنية	ملاحظات
ملفات رخص البناء قيد السياحة	07	
مشاريع واقعة داخل مناطق التوسع السياحي المصادق على مخططات التهيئة السياحية الخاصة بها	09	تم رفع التحفظ وسيتم دراستها في الجلسات القادمة
مشاريع واقعة داخل مناطق التوسع السياحي التي لم تتم المصادقة على مخططات التهيئة السياحية الخاصة بها، تم تأجيلها إلى غاية الانتهاء من الدراسات طبقا للمواد 06 و12 من القانون رقك 03/03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي.	12	08 جنات، 03 سباو، 01 زموري غرب.
نزاعات حول أرضيات المشاريع	02	
أسباب أخرى	07	-ملفات طور الاعداد -اعتمادات جديدة 2018 -ملفات مرفوضة 02
المجموع	37	

المصدر: من إعداد الطالب

رابعا: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة:

-عقد لقاءات فردية مع صحاب المشاريع المتوقفة من أجل الاطلاع على انشغالاتهم ومحاولة إعادة بعث هذه المشاريع.

-تنظيم لقاء مع البنوك وأصحاب المشاريع لإيجاد حلول لتمويل الاستثمار بحضور ممثلي (CNEP، CPA، BNA،ANDI).

-الاستقبال الدوري للمستثمرين من أجل التوجيه والمرافقة.

خامسا: تطور عدد المشاريع السياحية 2018/2014

الجذول رقم (3-7): تطور عدد المشاريع السياحية لولايةبومرداس.

السنوات	عدد المشاريع المتعددة	عدد الأسرة	مناصب الشغل
2014	15	1999	544
2015	29	3403	1201
2016	48	4827	2079
2017	52	5165	2186
2018	58	5768	2492

المصدر: من إعداد الطالب

الشكل رقم (3-4): تطور عدد المشاريع السياحية 2018/2014

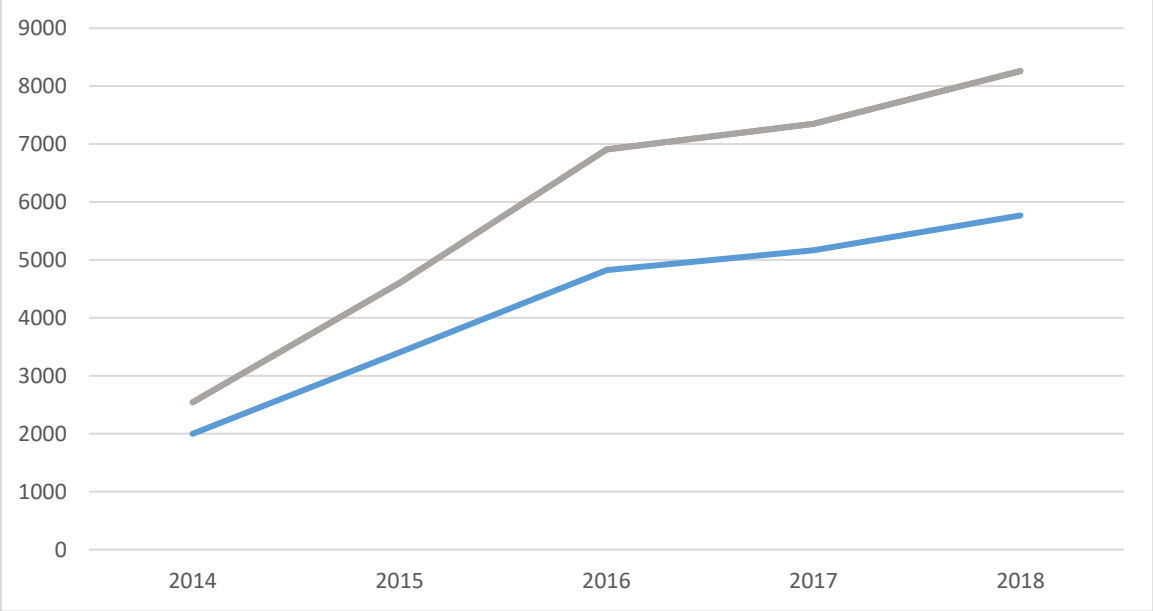

المصدر: من إعداد الطالبين.

هناك تطور كبير في المشاريع على مستوى الولاية خاصة في الثلاث سنوات الأخيرة وهذا راجع للأهمية الكبيرة المعطاة من طرف السلطة في هذا المجال.

المطلب الثاني: دور السياحة في التنمية المحلية:

أولا: دور السياحة في التشغيل.

1-إحصائيات الحرفيين إلى غاية 2017/06/30:

الجدول رقم (03-8): إحصائيات عدد الحرفين إلى غاية 2017/06/30

الميدان	التسجيل
الصناعة التقليدية الفنية	903
الصناعة التقليدية لإنتاج الموارد	1088
الصناعة التقليدية للخدمات	3673
المجموع	5664

المصدر: من إعداد الطالبين

عرفت الاحصائيات المحصل عليها من قبل غرفة الصناعة التقليدية والحرف إلى غاية منتصف سنة 2017، تزايد نسبة تسجيل الحرفيين في سجل الصناعة التقليدية والحرف، حيث بلغ عدد الحرفيين المسجلين إلى غاية 30 جوان 2017، 5664 حرفي أي بزيادة 220 مقارنة بنهاية سنة 2016.

2-مشروع 100 محل لكل بلدية:

الجدول رقم(3-9): مشروع 100 محل لكل بلدية.

عدد المحلات المنجزة	عدد المحلات الموزعة		عدد المحلات الموزعة على الحرفيين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2940	1757	820	637	603
المجموع	2577		1240	

المصدر: من إعداد الطالبين

لقد وزعت الولاية 2577 من بينها 1240 وزعت على الحرفيين وهذا يدخل في تدعيم نشاط السياحة في الولاية.

-مناصب الشغل المباشرة والغير مباشرة لسنة 2017 بلغت 121938 منص

ثانيا: المداخيل السياحية:

الجدول رقم (3-10): المداخيل السياحية 2018/2014

السنة	المبلغ دج
2014	1.046.568.624,00
2015	1.164.600.382,00
2016	1.331.617.807,00
2017	1.396.418.606,00
2018	1.471.631.732,00

المصدر: خزينة البلدية لولاية بومرداس

الشكل رقم (3-5): المداخيل السياحية لولاية بومرداس 2018/2014

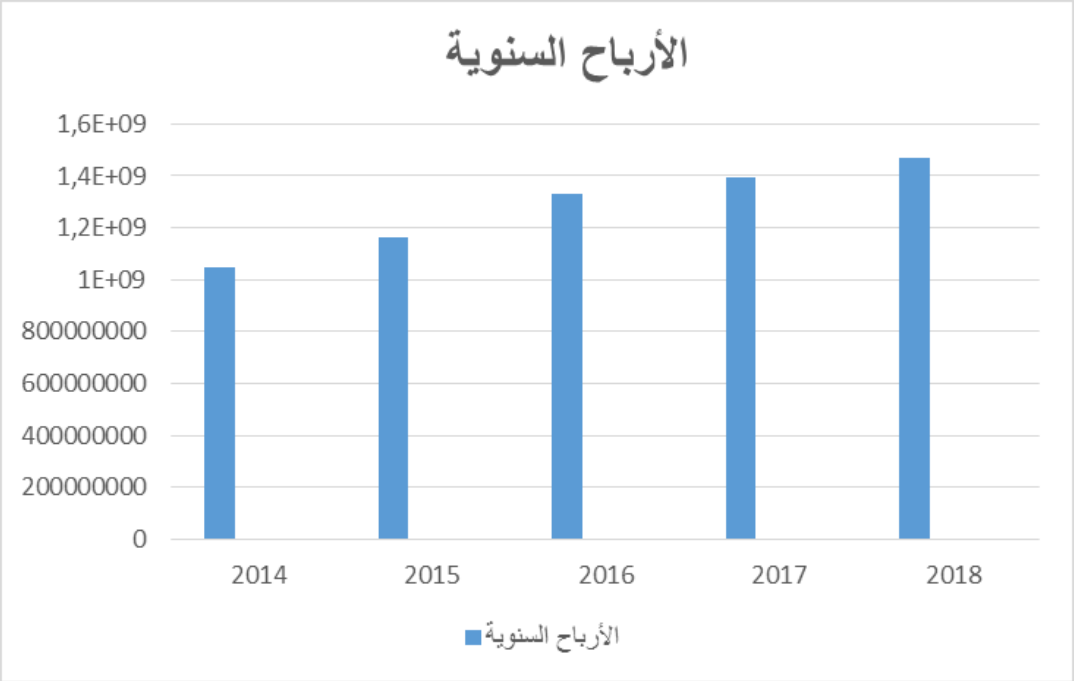

المصدر: من عداد الطالبين

نلاحظ ارتفاع متتابع للمداخيل السياحية لولاية بومرداس منذ سنة 2014 إلى غاية 2018

المطلب الثالث: الديناميكيات الخمس لتفعيل السياحة في ولاية بومرداس

إن المخطط الرئيسي لتهيئة السياحية يمثل الإطار المرجعي لسياسة الجزائر، ومن أجله أعطت الدولة نظرتها للتنمية السياحية الوطنية لمختلف الآجال، أي قصيرة المدى (2009)، المتوسطة (2015). والبعيد المدى (2025)، وذلك في إطار التنمية المستدامة، كما حددت وسائل تفعيل هذه السياحة وتحديد شروط قابليتها للتنفيذ.

أولا–الديناميكية الأولى: مخطط وجهة الجزائر:

إن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به ولاية بومرداس، إضافة إلى مجاورتها للعاصمة الجزائر والمطار الدولي هواري بومدين، جعلها تدعم بعدة مشاريع ذات أهمية كبيرة مثل لاستفادتها من مشروع الطريق السيار شرق – غرب، وثاني وثالث خط السكة الحديدية، الذي سيساهم دون شك في امتصاص عزلة الولاية ويجعلها أكثر جاذبية وذلك بتسهيل تنقل السكان.

من أجل تثمين الفعل السياحي للولاية لابد من توفير ما يلي:

– متابعة عملية عصرنه هياكل الاستقبال ومطابقتها للمقاييس المطلوبة فيما يخص نوعية الخدمات.

– الإشراك الفعال لمختلف وسائل الإعلام في ترقية القطاع

– إستغلال الموانئ الموجودة في الولاية من خلال إنشاء خطوط النقل البحري مثل خط دلس – الجزائر.

– خلق دورات سياحية عن طريق أماكن تواجد المواقع الأثرية والمعالم التاريخية.

– اقتراح مسرح على الهواء الطلق، يساهم في تنشيط وترجمة عادات وتقاليد المنطقة، إضافة إلى إحياء الاحتفالات ذات الأهمية الدينية، التاريخية والثقافية.

– إبراز مختلف المحاصيل الزراعية الموجودة على مستوى مناطق الولاية.

– إنشاء أطلس سياحي من اجل تبسيط المعلومات الخاصة بالولاية سواء الموجهة للسياح الأجانب أو المحليين

– مضاعفة عدد هياكل الاستقبال لمختلف المعارض الخاصة بالنشاطات الحرفية، بغرض تمكين الفنانين من التعبير، قصد التعريف بمواهبهم وإبداعهم.

– وضع برامج للتكوين والبحث في علم الآثار، وإبراز أهمية وقيمة التراث الثقافي المحلي . بمساهمة الجامعة ومراكز التكوين.

ثانيا: الديناميكية الثانية: الأقطاب السياحية بامتياز:

القطب السياحي عبارة تنسيق في فضاء جغرافي محدد لقرى سياحية بامتياز (تجهيزات الإقامة والترفيه) النشاطات والدورات السياحية التي تدخل ضمن إطار التنمية الإقليمي.

.إن ولاية بومرداس تنتمي إلى قطب امتياز شمال – وسط، وفي هذا القطب برمجة ثلاثة مشاريع في قيد الانجاز لقرى بامتياز، إضافة إلى وجود مشاريع استثمارية أخرى خاصة بالقطاع الخاص هي أيضا في طور الانجاز.

ثالثا: الديناميكية الثالثة: مخطط جودة السياحة(PQT) :

أصبحت الجودة حاليا مطلب حتميا، وفي هذا الصدد فإن هذا المخطط يرتكز على تحسين نوعية الخدمات السياحية، إضافة إلى ذلك فإن استراتيجية التكوين الجيد المكونة للب هذا المخطط وقاعدة التنمية السياحية ستحقق هي الأخرى خدمات نوعية.

تملك ولاية بومرداس مؤسسات تكوينية ممثلة في المعهد الوطني للتكوين الفندقي والسياحي الكائن ببلدية بومرداس، هذا الأخير بعد سندا حقيقيا لهذه الاستراتيجية ويؤكد على قابلية التجديد واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

لتدعيم هذه الديناميكية يجب:

– تكوين اليد العاملة القادرة على ضمان عمليات التفتيش، المراقبة والمتابعة.ذ

– التنبؤ بعمليات تأهيل المؤسسات السياحية والوصول إلى التصنيف الرسمي والنهائي.

– تخصيص وحدات مكلفة بحراسة ومراقبة الشواطئ وتجهيزها بالإمكانيات الضرورية للتمكن من القيام بالدورة المنوط بها.

رابعا–الديناميكية الرابعة: مخطط الشراكة العام –الخاص:

لا يمكن التفكير في التنمية المستدامة للسياحة دون شراكة فعالة تجمع القطاع الخاص بالعام، تضمن ولاية بومرداس الطلاق المشاريع في إطار الشفافية والنظرة المتنافسة مع الخبرة الاقتصادية والتقنية المدروسة، إضافة إلى التقسيم الجيد للمهام بين المستثمرين العموميين والخواص، كذلك التخطيط الجيد الأهداف المراد تحقيقها مع تحديد الوقت والمكان المناسب لتطبيقها.

إن المعامل الذي يساعد على التنمية السياحية في الولاية هو الدفع بالمشاريع ذات الأولوية المعرفة في المخطط العام للتهيئة السياسية.

فالقرى السياسية بامتياز تكون مفتاح ديناميكية السياحة، ومن بين المشاريع المقترحة في الولاية :

– القرية السياحية بامتياز صغيرات.

– القرية السياحية بامتياز قورصوا.

– القرية السياحية بامتياز بود واو البحري.

إن التمثيلية المهنية المهيكلة تحت مختلف الأشكال القانونية المدعمة من طرف الدواوين المحلية والجمعيات الناشطة في المجال السياحي، تكون هيئة تنظيمية على مستوى الولاية تضمن الإنتاج .الإعلام، التشاور والإطار التنظيمي لترقية المخطط العام –الخاص، إضافة إلى ذلك هناك عدد إجراءات يجب القيام بها:

– القيام بتشخيص المشاريع المعطلة المقترحة من طرف الخواص قصد معرفة الأسباب التي ادت إلى التأخير في الانجاز، وذلك لتفادي الوقوع في نفس الأخطاء في الاستثمارات المستقبلية.

– تشجيع ووضع الإمكانيات الضرورية للقيام بنسخ عام، لاستعماله كوسيلة لتجسيد مختلف المشاريع السياحية.

– مساعدة الحرفيين لإبراز مواهبهم وترجمة إبداعاتهم من خلال المنتوجات الفنية التي تعد أداء جلب للسياح (المساعدات المالية، المحلات، التكوين...)

خامسا–الديناميكية الخامسة: مخطط التمويل السياحي(PET) :

الشكل رقم (3–6): مخطط التمويل السياحي.

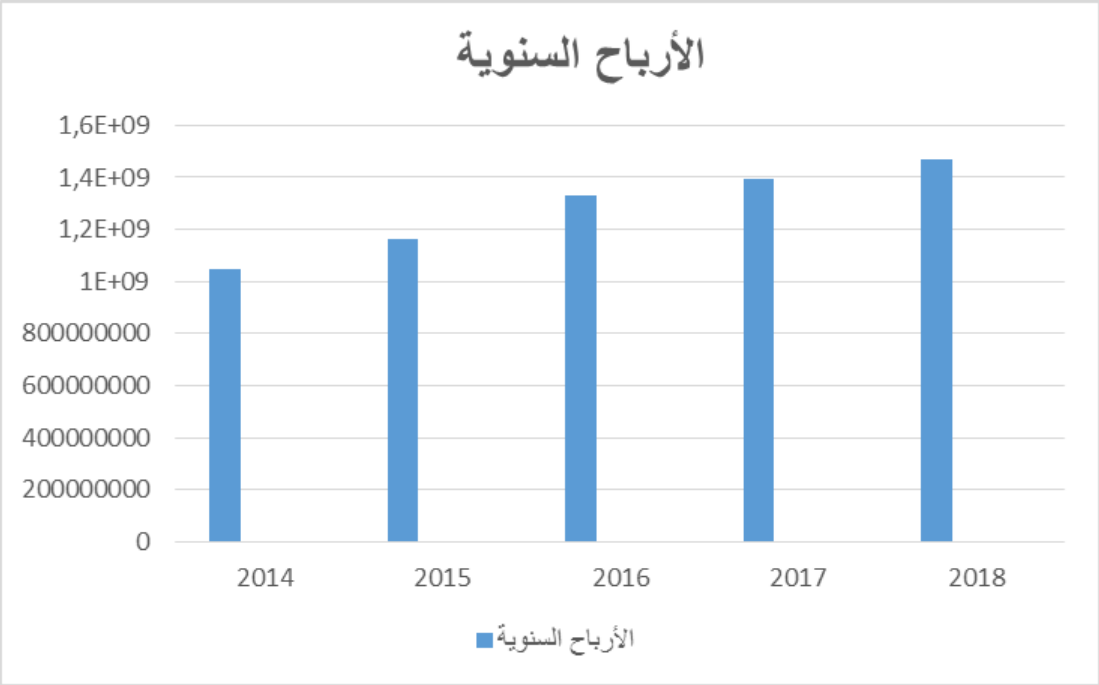

المصدر: الوكالة السياحية بومرداس

يهدف هذا المخطط إلى ما يلي:

– حماية ومرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة(**PME**) .

– السهر على تجنب توقيف وتعطيل المشاريع السياحية في الولاية.

– تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي بواسطة التحفيزات الجبائية والمالية.

– تسهيل التمويل البنكي للنشاطات السياحية، خاصة الاستثمار في إطار البنك الاستثماري (قيد الدراسة على مستوى الحكومة).

ان الفرص التي توفرها ولاية بومرداس تعد بمثابة قاطرة ترقية الاستثمارات السياحية في القطب شمال –وسط وذلك باحترام أهداف المخطط كما إن دعم ومرافقة المرقين بعد أكثر من ضرورة، فيما يخص المتابعة المالية، التكوين، الاحترافية وتشجيع النوعية.

خلاصة الفصل الثالث:

هدفت هذه الدراسة التطبيقية إلى تقديم مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية بومرداس والعرض السياحي ومنتوجاتها. كما حللنا السوق السياحي للولاية وما يوجد بها من فنادق ووكالات سياحية وحساب بعض المؤشرات التي تسمح لنا بتقويم الولاية سياحيا ومستوى التنمية المحلية فيها.

ومحاولة الكشف والتعرف عن طرق مساهمة السياحية في التنمية المحلية وذلك ميدانيا باستخدام المقابلات مع الهيئات المحلية كالجماعات المحلية ومديرية الضرائب وتم التوصل إلى وجود مساهمة تتعد المستوى المحلى والمستوى الوطني.

الخاتمة العامة

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المهمة التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها كبديل اقتصادي عن الريع النفطي والاعتماد على السياحة وبناء اقتصاد سياحي تنافسي يساعد الجزائر على امتلاك تنويع اقتصادي مما يسمح لنا بتحقيق تنمية مستدامة وبذلك تملك السياحة ميزة خاصة بتكاملها مع مختلف القطاعات الأخرى ولها مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية وبالتالي كانت إشكالية بحثنا تتمحور حول كيف يمكن للسياحة أن تساهم في التنمية المحلية.

وعليه يمكننا إثبات صحة الفرضيات وذكر النتائج المتوصل إليها والتوصيات وأفاق البحث

أولا: إثبات صحة الفرضيات

-من خلال مساهمة السياحة في خلق مناصب عمل دائمة مؤقتة ومساهمة كذلك تمويل الميزانية من خلال ما يسمى الرسم على الإقامة وما يمنحها لها القانون بالاستفادة من الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة وكذلك تساهم في ميزانية الدولة من خلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي وبالتالي هنا قد تم الإجابة، نقبل الفرضية الأولى.

-للاستثمار السياحي دور فعال في التنمية المحلية وذلك ما هو محدد من مشاريع منجزة ومجسدة على أرض الواقع وبالتالي لها مساهمة إيجابية في البنية التحتية وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وبناء على هذه نقبل الفرضية الثانية.

-أما الفرضية الثالثة العلاقة طردية بين التنمية السياحية والتنمية المحلية في البلديات التي تتوفر على مقومات الجذب السياحية وذلك من خلال ما تم التوصل إليه فهناك علاقة، وبالتالي تقبل هذه الفرضية.

ثانيا: نتائج البحث

-يعرف السوق السياحي تطور كبير من سنة إلى سنة في مختلف الأصناف.

-تملك الجزائر تنوع في المنتوج السياحي ويملك طاقة استيعابية معتبرة.

-هناك تطور كبير في نسبة مشغولية مما يعكس أن هناك طلب متزايد.

-تطور عدد الوافدين ومن مختلف الجنسيات.

-مساهمة السياحة في الناتج المحلي والعمالة السياحية في تطور مستمر.

-مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات غير مستقرة من سنة إلى سنة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1-أحمد محمود، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، 2007.

2-جليلة حسن حسين، **دراسات في التنمية السياحية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

3-حميد عبد النبي الطائي، **أصول الصناعة السياحية**، دار الورق للنشر والتوزيع، الأردن، سنة2006.

4-زيد سلمان عبوي، **السياحة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5-عبد الله بن عبد الرحمان الجبرين، **ويتلوها فتوة لسماحة الشيخ ابن باز -رحمه الله-عن حكم تعظيم الآثار**، أحكام السياحة ونصائح وتوجيهات للسائحين والسائحات.

6-محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، الطبعة الثانية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1995.

6-ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهر للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2008.

7-نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة، الطبعة الثانية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، سنة 2008.

8-ناجي عبد النور، **الدور التنمية للمجالس المحلية في إطار الحكومة**، مديرية النشر لجامعة عنابة، 2010.

9-نشوق فؤاد عطا الله، **التنمية السياحية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدار الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008.

10-ليلى محمد صابر الزلاقي، **أساسيات الإشراف الداخلي بالفنادق والمنتجعات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2008.

ثانيا: الرسائل والأطروحات:

1-بسهمين أحمد، **الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودوره في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ال جزائر03، 2010/2009.

2-السبتي وسيلة، **التمويل والتنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005/2004.

3-بو عقلين بديعة، **الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.2006.

4-بودي عبد القادر، **أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

5-حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/2011.

6-خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر الواقع والأفاق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة ال جزائر3، 2011/2010.

7-خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

8-رملاوي سفيان، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر حالة بلديات الجزائر الوسطى**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2010.

9-زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011.

10-ساعد بوراوي، **تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) -دراسة مقارنة** -أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2016-2017.

11-شعوبي محمود فوزي، **السياحة والفندقة دراسة قياسية-2002/1974**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير الـ جزائر3، 2007/2006

12-حاج الله حيزية، **الاستثمارات السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستر، تخصص نقود مالة وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بليدة 2006.

13-شويكات محمد، **دور تسويق الخدمات السياحية في بناء اقتصاد سياحي منافس من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ال جزائر03، 2011/2010.

14-صالح بزة، **تنمية السوق السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة2006.

15-صليحة عشي، **الأداء الأثر الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر والمغرب وتونس**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011/2010.

16-عمروش تومية، **السياحة المستدامة في الجزائر: الإشكالية والمتطلبات-دراسة حالة مدينة بومرداس**، مذكرة ماجستير، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2007-2008.

17-عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2009.

18-عراب عبد العزيز، **استراتيجية تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011.

19-عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

20-عوينات محمد، **السياحة في الجزائر والمعوقات الإمكانيات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير، الـ جزائر3، 2013/2012.

21-. موهوب صالح، **تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

22-. موهوب صالح، **تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

23-مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2012/2011.

24-يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر- دراسة تقييمية للفترة 2000/2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،2009 /2008.

المجلات:

1-عبد القادر برنسيس، **صناعة السياحة ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجل د1، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مستغانم، الجزائر، سنة2011.

2-رضا علوان، أكر عبد الرحمان عبد الكريم، **العلاقة بين العرض والطلب السياحي في محافظة النجف وإمكانية تنشيط السياحة الدينية فيها**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني والسبعون، 2008.

3-لشاهد الياس، **التسويق السياحي كسبيل لتنشيط القطاع السياحي**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس والعشرون.

4-الديوان الوطني للسياحة، صالون الصناعات التقليدية، **من أجل إنعاش جديد**، في مجلة: الجزائر سياحة، عدد26، بدون سنة نشر، مطبعة الديوان، الجزائر.

5-الديوان الوطني للسياحة: **الحمامات المعدنية منتوج خاص**، مجلة، الجزائر سياحة، العدد 33، مطبعة الديوان، بدون سنة نشر.

6-الديوان الوطني للسياحة: **الأعياد المحلية بالجزائر**، في مجلة: الجزائر سياحة، العدد 33، بدون سنة نشر، مطبعة الديوان، الجزائر.

7-الديوان الوطني للسياحة، الجزائر، **السياحة الثقافية**، في مجلة الجزائر سياحة، العدد 25، مطبعة الديوان.

8-شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ال عدد5/ جويلية2011.

رابعا: الملتقيات:

1-قطاف ليلة، إيمان بوشنقير، أثر **السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى دولي حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر يومي 19-2012/11/20.

2-عوينان عبد القادر، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج – البويرة، يومي 11 و12 ماي 2010.

3-صالح بنوناس، فاتن باش، **مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر واستراتيجية تطويرها**، الملتقى الدولي الثاني، حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 11-12/مارس 2012.

4-وهيبة ليازيد، **السياحة في الجزائر إمكانيات ضخمة ومعوقات عديدة**، الملتقى الدولي حول: اقتصاديا السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، يومي 9-10 مارس، 2010.

خامسا: المؤتمرات:

1-شنوفي نور الدين، محمد لمين مراكشي، **صناعة السياحة في المملكة العربية السعودية**، مؤتمر دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، جامعة غرداية، 26 و27 فيفري 201.

سادسا: التقارير:

1-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **مشروع مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية** ماي 2014.

2-الديوان الوطني للإحصائيات، **منوعة الإحصائية السنوية للجزائر**، مطبعة الديوان، الجزائر، 1996.

3-الديوان الوطني للسياحة: الهقار، طاسيلي، **أكبر متحف في العالم على الهواء الطلق**، بدون سنة نشر، الجزائر.

4-جريدة الخبر.

5-الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، **الاستثمار والشراكة في السياحة**،1999

6-وزارة السياحة، **البيئة وتهيئة الإقليم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، فحص وتشخيص السياحة الجزائري الكتاب الأول.

7-المتعاملون والشركاء الخمسة أهداف استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

8-**المنظمة** العالمية للسياحة، **مفاهيم وتعاريف وتصانيف لإحصائيات السياحة**، الدليل رقم 1، سنة 1995.

9-وزارة السياحة، الديوان الوطني للسياحة، السياحة الثقافية، (دليل سياحي).

10-المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **المخطط الاستراتيجي -الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، 2008.

سابعا: القوانين والمراسيم:

1-مرسوم تنفيذي رقم 14/88 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1409هـ الموافق ل 31 أكتوبر 1988.

2-مرسوم التنفيذي رقم 224/98 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1418هـ الموافق ل 25 جانفي1998.

3-مرسوم تنفيذي رقم 94/98 المؤرخ في 20 شوال عام 1418هـ الموافق ل 17 فيفري1998.

4-مرسوم تنفيذي رقم 39/94 المؤرخ في 03 محرم الموافق ل جانفي1994.

5-مرسوم التنفيذي رقم 15/85 المؤرخ في 11 جمادى الثاني الموافق ل 26 ديسمبر 1985

6-المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010، يتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة العدد 63.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Jean-Louis BARMA, Marketing du Tourisme et d'hôtellerie, Troisièmes édition d'Organisation, paris, 2004.

2-Ministère du tourisme et de l'artisanat : l'investissement touristique dans les wilayat du grand sud, seprecom édition,2008 .

3-Ministre du tourisme et de l'arisant,2000.

4-Ministre de tourisme, sites 2005, sept sites algériens figurent patri moiré culturel de l'Unesco, 2005.

5-ONT : le patrimoine romain en Algérie, guide touristique.

6-HACHIMI MADOUCHE, Le tourisme en Algérie ,2003.

7-Tourisme développement in Algérie www.algeria.com, retriever 14/8/2018.

الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: مرسوم تنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010.

مرسوم تنفيذي رقم 10 – 257 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1431 الموافق 20 أكتوبر سنة 2010، يتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير السياحة والصناعة التقليدية،

– وبناء على الدستور، لا سيّما المادتان 85 – 3 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمّم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 99 – 240 المؤرخ في 17 رجب عام 1420 الموافق 27 أكتوبر سنة 1999 والمتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10 – 149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 – 215 المؤرخ في 14 صفر عام 1415 الموافق 23 يوليو سنة 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 – 442 المؤرخ في 5 شوال عام 1424 الموافق 29 نوفمبر سنة 2003 والمتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويحدّد مهامها وتنظيمها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 – 216 المؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 11 يونيو سنة 2005 والمتضمن إنشاء مديرية السياحة بالولاية،

– وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء مديرية للسياحة والصناعة التقليدية على مستوى كل ولاية ويحدد مهامها وتنظيمها.

المادة 2 : تكلف مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية المذكورة في المادة الأولى أعلاه بما يأتي :

1 – في مجال السياحة :

– إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية،

– المبادرة بكل إجراء من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المحلية،

– السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية،

– تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية،

– تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها،

– جمع وتحليل وتزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الإحصائية حول النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمان نشرها،

– المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لا سيّما في ميادين الاستثمار وتكوين الموارد البشرية،

– إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي،

– توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية،

– السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال،

الملحق رقم 02: مرسوم تنفيذي رقم 09-323 المؤرخ في 11 أكتوبر 2009.

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06 –198 المؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 31 مايو سنة 2006 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة،

– وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يعدل هذا المرسوم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 99 – 95 المؤرخ في 3 محرم عام 1420 الموافق 19 أبريل سنة 1999 والمتعلق بالوقاية من الأخطار المتصلة بمادة الأميانت.

المادة 2 : تعدل أحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 99 – 95 المؤرخ في 3 محرم عام 1420 الموافق 19 أبريل سنة 1999 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 3* : يمنع تصنيع واستيراد وتسويق كل أنواع ألياف الأميانت والمواد التي تحتوي عليها".

المادة 3 : تلغى أحكام المادتين 10 و 11 من المرسوم التنفيذي رقم 99 – 95 المؤرخ في 3 محرم عام 1420 الموافق 19 أبريل سنة 1999 والمذكور أعلاه.

المادة 4 : يتشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 19 شوّال عام 1430 الموافق 8 أكتوبر سنة 2009.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذي رقم 09 – 322 مؤرّخ في 19 شوّال عام 1430 الموافق 8 أكتوبر سنة 2009، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 09 – 18 المؤرخ في 23 محرم عام 1430 الموافق 20 يناير سنة 2009 الذي يحدد التنظيم المتعلق بممارسة مهنة الوكيل العقاري.

إن الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير السكن والعمران،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 – 3 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 09 – 128 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009 والمتضمن تجديد مهام الوزير الأول،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 09 – 129 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009 والمتضمن تجديد مهام أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09 – 18 المؤرخ في 23 محرم عام 1430 الموافق 20 يناير سنة 2009 الذي يحدد التنظيم المتعلق بممارسة مهنة الوكيل العقاري، لا سيما المادة 20 منه،

– وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تعدل أحكام المادة 20 (النقطة 6) من المرسوم التنفيذي رقم 09 – 18 المؤرخ في 23 محرم عام 1430 الموافق 20 يناير سنة 2009 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"*المادة 20* : .....

– ممثل (1) عن كل نشاط لمهنة الوكيل العقاري، يختارهم الوزير المكلف بالسكن لسمعتهم وكفاءتهم.

..... (الباقي بدون تغيير)....."

المادة 2 : يتشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 19 شوّال عام 1430 الموافق 8 أكتوبر سنة 2009.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذي رقم 09 – 323 مؤرّخ في 22 شوّال عام 1430 الموافق 11 أكتوبر سنة 2009، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 97 – 100 المؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1417 الموافق 29 مارس سنة 1997 الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها.

إن الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير المؤسسات الصغيرة والتوسطة والصناعة التقليدية،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 – 3 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 96 – 01 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، لا سيما المادة 44 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 09 – 128 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 27 أبريل سنة 2009 والمتضمن تجديد مهام الوزير الأول،

الملحق رقم 03: مرسوم تنفيذي رقم 92-10 مؤرخ في 9 يناير سنة 1992.

مرسوم تنفيذي رقم 92 - 10 مؤرخ في 4 رجب عام 1412 الموافق 9 يناير سنة 1992، يتضمن احداث الغرف الجهوية للحرف.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير الوزير المنتدب للصناعات الصغيرة والمتوسطة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 81 - (4) و 116 (الفقرة الثانية) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 12 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1402 الموافق 20 غشت سنة 1982 والمتضمن القانون الأساسي للحرفي، المعدل والمتمم بالقانون رقم 88 - 16 المؤرخ في 10 مايو سنة 1988،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، لا سيما المواد 44 الى 47 و57 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 32 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بتنظيم مجلس المحاسبة وسيره، لا سيما المادة 9 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 34 المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 25 ديسمبر سنة 1990، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 81 - 07 المؤرخ في 24 شعبان عام 1401 الموافق 27 يونيو سنة 1981 والمتعلق بالتمهين، لا سيما المادة 8 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 735 المؤرخ في 12 ربيع الاول عام 1404 الموافق 17 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن تعداد قطاعات الاعمال الحرفية وأسلاك المهن وتصنيفها وتقنينها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 172 المؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1407 الموافق أول غشت سنة 1987 والمتضمن اعادة تنظيم الغرف التجارية في الولايات، لا سيما المادة 5 الفقرتان 2 و7 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 146 المؤرخ في 27 شوال عام 1410 الموافق 22 مايو سنة 1990 والمتضمن احداث صندوق لضمان النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية المشتركة وتحديد قانونه الأساسي،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 148 المؤرخ في 27 شوال عام 1410 الموافق 22 مايو سنة 1990 والمتعلق بالتخفيضات في نسبة الفائدة التي تمنح للاستثمارات الجديدة المصرح بأوليتها في القانون المتضمن المخطط الوطني لسنة 1990،

يرسم ما يلي :

الباب الأول
التسمية - المقر - الوصاية

المادة الأولى : تحدث ثماني (8) غرف جهوية للحرف، تنظم حسب الأحكام الواردة في هذا المرسوم، ويحدد المقر والدائرة الاقليمية لكل غرفة من هذه الغرف في الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : الغرفة الجهوية للحرف، التي تدعى فيما يلي " الغرفة " مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة التقليدية.

تتمتع الغرفة الجهوية للحرف بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 3 : تحدث كل غرفة جهوية للحرف أو تحل بمرسوم يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالصناعة التقليدية، بعد استشارة الغرفة الوطنية للحرف.

يحدد مقر كل غرفة جديدة وكذا دائرتها الاقليمية بمرسوم يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالصناعة التقليدية، ويتم كل تغيير حسب الشكل المشار اليه في الفقرة أعلاه.

الباب الثاني
الموضوع - المهام

المادة 4 : الغرفة الجهوية للحرف هي المؤسسة التي تتكفل بالدفاع عن المصالح العامة لقطاع الحرف، وذلك قصد حماية هذه الحرف وترقيتها.

وتمثل الاطار الملائم لالتقاء الحرفيين والتشاور المستمر فيما بينهم وبين السلطات العمومية على المستوى الجهوي.

المادة 5 : تتمثل مهام الغرفة الجهوية للحرف فيما يلي :

الملحق رقم 04: مرسوم تنفيذي رقم 08-199 مؤرخ في 6 يوليو 2008.

★

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 199 مؤرخ في 3 رجب عام 1429 الموافق 6 يوليو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى السلك الخاص بالإدارة المكلفة بالصناعة التقليدية.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 – 4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 96 – 01 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الذي يحدّد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف،

– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمّن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، لاسيما المادتان 3 و 11 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 304 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدّد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدّد كيفيات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 186 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 23 يونيو سنة 2008 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 – 144 المؤرخ في 20 ذي الحجة عام 1415 الموافق 20 مايو سنة 1995 والمتضمن القانون الأساسي الخاص الذي يطبق على العمال المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالإدارة المكلّفة بالسياحة والصناعة التقليدية، المتمم،

يرسم ما يأتي :

الباب الأول
أحكام عامة

الفصل الأول
مجال التطبيق

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادتين 3 و 11 من الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يحدد هذا المرسوم الأحكام الخاصة المطبقة على الموظفين المنتمين إلى السلك الخاص بالإدارة المكلّفة بالصناعة التقليدية، كما يحدّد شروط الالتحاق بمختلف الرتب ومناصب الشغل المطابقة لذلك السلك.

الفصل الثاني
الحقوق و الواجبات

المادة 2 : يخضع الموظفون الذين يسري عليهم هذا القانون الأساسي الخاص للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه.

المادة 3 : يؤهل الموظفون الذين يسري عليهم هذا القانون الأساسي الخاص في إطار المهام الموكلة إليهم، للبحث عن مخالفات القوانين والتنظيمات التي تسري على الصناعة التقليدية والحرف ومعاينتها.

تسجل المخالفات على محضر تفتيش، يحدّد نموذجه ومحتواه بقرار من الوزير المكلّف بالصناعة التقليدية.

المادة 4 : يؤدي الموظفون الذين يسري عليهم هذا القانون الأساسي الخاص بعد ترسيمهم، أمام محكمة إقامتهم الإدارية اليمين الآتية :

" أقسم بالله العليّ العظيم أن أقوم بأعمال وظيفتي بأمانة وصدق وأن أحافظ على السّر المهني وأراعي في كل الأحوال الواجبات المفروضة عليّ ".

الملحق رقم 05: مرسوم تنفيذي رقم 8-302 مؤرخ في 24 سبتمبر 2008.

مرسوم تنفيذي رقم 08 – 302 مؤرّخ في 24 رمضان عام 1429 الموافق 24 سبتمبر سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المتمهين لسلك مفتشي السياحة.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 – 4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 99 – 01 المؤرخ في 19 رمضان عام 1419 الموافق 6 يناير سنة 1999 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة،

– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 68 – 368 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بمفتشي السياحة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 304 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين وتظام دفع رواتبهم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كيفيات متح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08 – 186 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 23 يونيو سنة 2008 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 – 144 المؤرخ في 20 ذي الحجة عام 1415 الموافق 20 مايو سنة 1995 والمتضمن القانون الأساسي الخاص الذي يطبق على العمال المتمهين إلى الأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالسياحة والصناعة التقليدية، المعدل والمتمم،

يرسم ما يأتي :

الباب الأول
أحكام عامة
الفصل الأول
مجال التطبيق

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادتين 3 و 11 من الأمر رقم 06–03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يحدد هذا المرسوم الأحكام التي تطبق على الموظفين المتمهين إلى سلك مفتشي السياحة، كما يحدد قائمة المناصب والوظائف المطابقة لهذه الرتب وشروط الالتحاق بها.

المادّة 2 : يوجد الموظفون الخاضعون لأحكام هذا القانون الأساسي الخاص في وضعية الخدمة لدى المصالح المركزية للإدارة المكلفة بالسياحة وكذا المصالح غير المركزية والمؤسسات العمومية التابعة لها.

المادّة 3 : يعتبر سلكا خاصا بالإدارة المكلفة بالسياحة، سلك مفتشي السياحة.

الفصل الثاني
الحقوق والواجبات

المادّة 4 : الموظفون الذين تسري عليهم أحكام هذا المرسوم، يخضعون للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06–03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه.